



ANNALES ISLAMOLOGIQUES

en ligne en ligne

AnIsl 47 (2014), p. 519-564

Ĝihān Aḥmad ‘Umrān

«waṭā’iq al-ḥazāna al-‘āmira al-irsāliyya» fī al-niṣf al-ṭānī min al-qarn al-ṭānī‘aṣar al-
hiġrī/al-ṭāmin‘aṣar al-mīlādī

Conditions d'utilisation

L'utilisation du contenu de ce site est limitée à un usage personnel et non commercial. Toute autre utilisation du site et de son contenu est soumise à une autorisation préalable de l'éditeur (contact AT ifao.egnet.net). Le copyright est conservé par l'éditeur (Ifao).

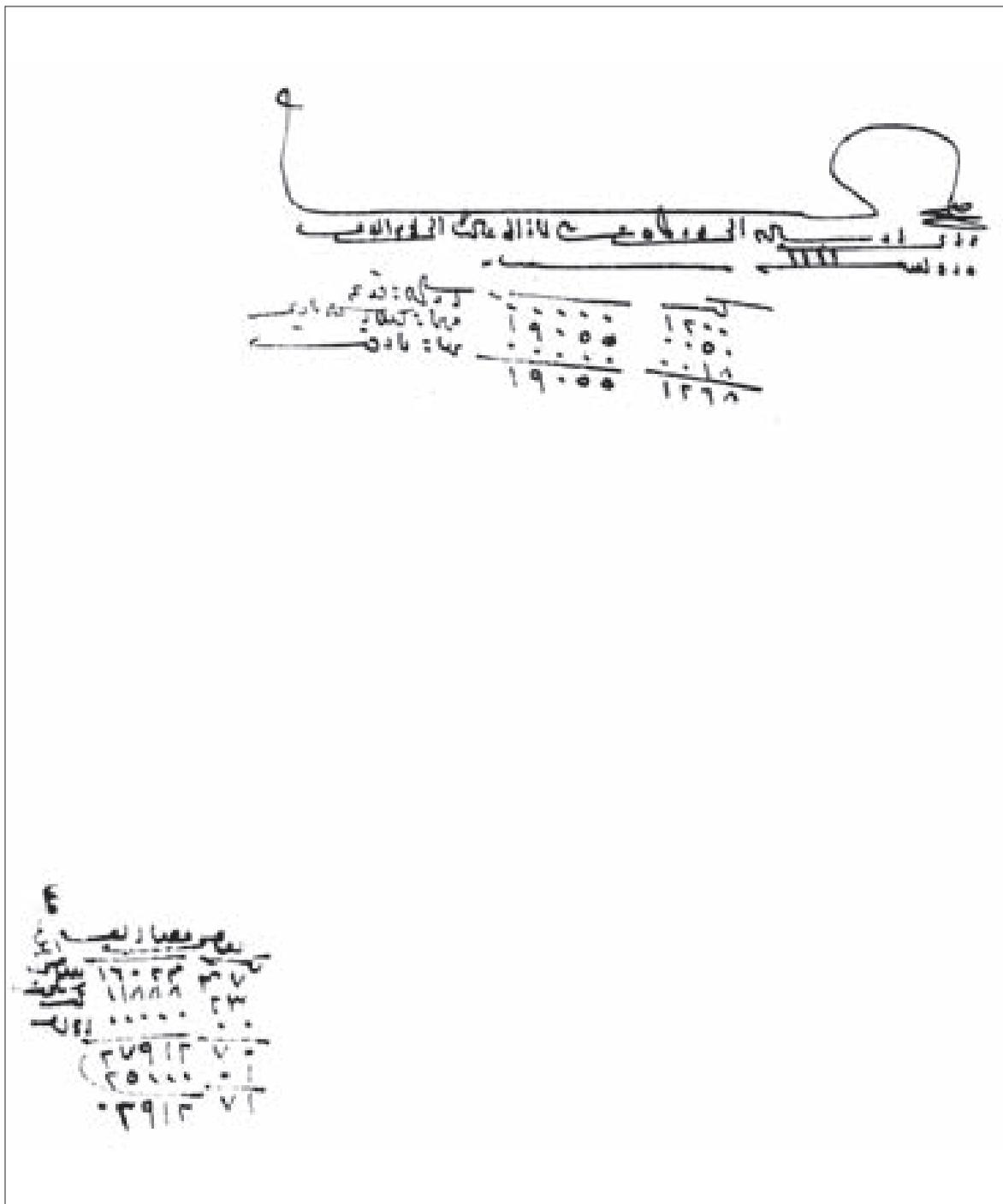
Conditions of Use

You may use content in this website only for your personal, noncommercial use. Any further use of this website and its content is forbidden, unless you have obtained prior permission from the publisher (contact AT ifao.egnet.net). The copyright is retained by the publisher (Ifao).

Dernières publications

9782724711288	<i>Karnak-Nord XI</i>	Colin Hope
9782724711622	<i>BIFAO 126</i>	
9782724711059	<i>Les Inscriptions de visiteurs dans les Tombes thébaines</i>	Chloé Ragazzoli
9782724711455	<i>Les émotions dans l'Égypte Ancienne</i>	Rania Y. Merzeban (éd.), Marie-Lys Arnette (éd.), Dimitri Laboury, Cédric Larcher
9782724711639	<i>AnIsl 60</i>	
9782724711448	<i>Athribis XI</i>	Marcus Müller (éd.)
9782724711615	<i>Le temple de Dendara X. Les chapelles osiriennes</i>	Sylvie Cauville, Oussama Bassiouni, Matjaž Kačičnik, Bernard Lenthéric
9782724711707	????? ?????????? ?????????? ???? ?? ????????	Omar Jamal Mohamed Ali, Ali al-Sayyid Abdelatif
?? ???? ?? ??????? ??????? ?? ????????? ?????????? ??????????????		

لوحة رقم ٣. وثيقة رقم ٧٣ صفحة ٤٩ و ٥٠ بتاريخ ٣ رجب ١١٧٩ هـ الديوان العالي سجل رقم (٢) (صفحة رقم ٤٩).



لوحة ١. الصفحة الأخيرة من دفتر واردات إلى الخزينة العامة من أقلام ١١١١ هـ محاسبة.

ثالثاً:

المراجع العربية والمعربة

- أحمد السيد الصاوي، نقود مصر العثمانية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
- أحمد فؤاد متولي، الألفاظ التركية في اللهجات العربية وفي لغة الكتابة، دار الزهراء، القاهرة، ١٩٩١.
- أمين سامي، تقويم النيل، ط ٢، ٣ أجزاء، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- أندرية ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٤.
- أنيس فريجة، معجم الألفاظ العامية، بيروت، لبنان، ١٩٧٣.
- جيهان أحمد عمران، «وثيقة كشف على السواقي والمجرى السلطاني دراسة وثائقية»، حوليات اسلامية ٤٠، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١-٣٣.
- دانيال كريسيليوس وحمة عبد العزيز، «شحنة غلال مصرية إلى الكلابر السلطاني باستانبول ١٧٦٣»، المؤرخ المصري دراسات وبحوث في التاريخ والحضارة ١٠، القاهرة، يناير ١٩٩٣، ص ١١-٤٧.
- سعاد ماهر، البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية، وزارة الثقافة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧.
- سلوى علي ميلاد، الوثيقة القانونية ماهيتها اجزاؤها أهميتها، كلية الآداب بني سويف، جامعة القاهرة، [د.ت.].
- سميرة فهمي علي عمر، امارة الحج في مصر العثمانية ٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١ (تاريخ المصريين ٢٠٠٨).
- عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥ (تاريخ المصريين ٨٩).
- عبد الرحمن الرفاعي، عصر إسماعيل، ط ٢، جزءان، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦.
- عمر طوسون، كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية، ١٩٣١.
- ليل عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.
- ، دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني، الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠.
- محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥١.
- محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، ٤ أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.
- محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير، تصدير محمد صابر عرب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠.

ثانياً:

المصادر العربية والمعربة

- ابن اياس (أبو البركات محمد بن أحمد ت ٩٣٠هـ)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، ٥ أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- ابن زنبيل (أحمد الرمال ١٠٦٥هـ)، آخره المالك أو واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني، تحقيق عبد المنعم عامر، قدم لها عبد الرحمن الشيخ، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.
- ابن الوكيل (يوسف الملواني، ت ١١٣١هـ)، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تحقيق محمد الششتاوي، ط ١، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
- استيف، «النظام المالي والإداري في مصر العثمانية»، وصف مصر الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، علماء الحملة الفرنسية، ترجمة زهير الشايب، المجلد الخامس، الجزء الثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٠.
- أوليا چليبي، سياحته في مصر، ترجمة محمد علي عوني، تحقيق عبد الوهاب عزام وأحمد السعيد سليمان، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن برهان الدين ت ١٢٤٠هـ)، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٤ أجزاء، مطبعة النوار المحمدية، القاهرة، ١٩٨٦.
- ، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٨.
- جومار، وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، نقله عن الفرنسية وقدم له وعلق عليه أيمن فؤاد السيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.
- حسين أفندي الروزنامجي، «مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨-١٨٠٠» ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، تحقيق محمد شفيق غربال، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول، القاهرة، مايو ١٩٣٦، ص ١-٦٩.
- الدمرداشي (أحمد كتخدا عزبان ١١٦٩هـ)، كتاب الدرر المصانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، المجلد ٢٨، ١٩٨٩.
- الرشيد (أحمد)، حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج، تحقيق ليلي عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠.
- عبد الغني (أحمد شلبي ت ١١٥٠هـ)، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشا الملقب بالتاريخ العيني، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨.
- مصطفى بن الحاج ابراهيم (تابع حسن اغا عزبان الدمرداشي ت ١١٥٠هـ)، تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة كنانة الله في أرضه، تحقيق صلاح أحمد هريدي علي، ط ٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠١.

المصادر والمراجع

أولاً:

الوثائق غير المنشورة

- الديوان العلي، سجل رقم ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، بتاريخ ٥ ربيع الثاني ١١٥٤.
- سجل رقم ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، بتاريخ ١٨ جمادى الأول ١١٥٦.
- سجل رقم ١، وثيقة رقم ٦٦٥ ص ٣٠٧-٣٠٨، بتاريخ ١٨ جمادى الآخر ١١٥٧.
- سجل رقم ٢، وثيقة رقم ٧٣ ص ٤٩-٥٠، بتاريخ ٣ رجب ١١٧٩.
- سجل رقم ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، بتاريخ ٦ شعبان ١١٨١.
- سجل رقم ٢، وثيقة رقم ٣٠٣، ص ٢١١-٢١٢، بتاريخ ٢٨ جمادى الثاني ١١٩٢.
- سجل رقم ٢، وثيقة رقم ٣٦٢، ص ٥٤٣-٥٤٤، بتاريخ ٢٩ شعبان ١١٩٦.
- سجل رقم ٢، وثيقة رقم ٤٠٤، ص ٢٣٠-٢٣١، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٠١.
- سجل رقم ٢، وثيقة رقم ٤١٧، ص ٢٥٥-٢٥٦، بتاريخ ١٣ شوال ١٢٠٥.
- دفتر واردات الخزينة من أفلام ١١١١ محاسبة (كود ٠١٤٤٣٧-٣٠٠١) دار الوثائق القومية.
- دفتر إيرادات ومصاريف مصر في زمان محمد باشا ١١٣٦ محاسبة (كود ٠١٤٤٣٩-٣٠٠١) دار الوثائق القومية.

الوثائق المنشورة

قانون نامه الذي أصدره السلطان القانوني لحكم مصر، ترجمة وقدم له أحمد فؤاد متولي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٦.

على يد كتبخدا مولانا الوزير المشار (١٣٧) إليه أعلاه قبضاً وتسليماً ووصولاً شرعيات بتمام ذلك وكمالها بالمجلس وعليه حمل ذلك وغفره ومحافظته (١٣٨) وتسليمه لمن له ولاية تسلم ذلك وإحضار ما يشهد له بوصول ذلك حكم المعتاد باعترافه بذلك الإحاطة (١٣٩) الشرعية واقع ذلك بحضور كل من السردارية السبع المتوجهين صحبة الخزينة المذكورة أعلاه هم كل من (١٤٠) فخر الأماثل والأقران الأمير يوسف اغا بلفيا سردار متفرقة والأمير إسماعيل اغا سردار جاويشان والأمير الحاج (١٤١) حسن جوربجي سردار جمليان والأمير علي جوربجي سردار تفكجيان والأمير محمد جوربجي سردار جراكسة والأمير... (١٤٢) جاويش فازدغلي سردار مستحفظان والأمير أحمد جاويش سردار عزبان وإطلاعهم على ذلك وبأن عليهم (١٤٣) غفر ذلك والمحافظة حكم المعتاد باعترافهم بذلك الاعتراف الشرعي وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا أفندي المومى إليه (١٤٤) وصدوره بين يديه ثبوتاً شرعياً تحريراً في ثالث شهر رجب سنة تسع وسبعين مائة وألف.

الشيخ محمد الاحمدي والشيخ ابراهيم السلموني

المذكور أعلاه خمسة وتسعون (١٠٤) كيساً واحد وعشرون ألف نصف وأربعمائة نصف وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو في زيادة ثمن حنطة (١٠٥) جداوية أربعة أكياس واثنا عشر ألف نصف فضة من ذلك وما هو في إنعام باسم شريف محمد... بموجب (١٠٦) خط شريف كيساً واحداً وخمسة عشر ألف نصف فضة من ذلك وما هو عن ثمن حنطة و ارز وأجرة و شتران (١٠٧) ونولون المذكورين باسم صالح باشا والي جده بموجب خط شريف أربعة عشر كيساً وسبعة عشر ألف نصف و (١٠٨) مايتا نصف ثنتان وثلاثة وتسعون نصفاً فضة من ذلك وما هو عن تنزيل مال قرية البيضاء والعكريشة (١٠٩) در ولاية بحيرة كيسان اثنان وعشرة آلاف نصف وأربعمائة نصف واحد وسبعون نصفاً فضة من ذلك (١١٠) وما هو تنزيل كشوفية حاكم جدة ثلاثة أكياس وخمسة آلاف نصف وثلاثمائة نصف وثمانون نصف (١١١) فضة باقي ذلك وصار الباقي بعد المصاريف المذكور من مال خزينة سنة سبع وسبعين ومائة وألف (١١٢) المذكورة سبعمائة كيس واثنا عشر كيساً وستة آلاف نصف وخمسمائة نصف وخمسة عشر نصفاً فضة (١١٣) مضاف ذلك لباقي مال خزينة سنة ست وسبعين ومائة وألف المذكورة المعين أعلاه يصير جملة الإرسالية (١١٤) عن باقي مال خزينة سنة ست وسبعين ومائة وألف وباقي مال خزينة سنة سبع وسبعين ومائة وألف (١١٥) المذكورتين ألف كيس واحد ومائة كيس واحد وثلاثون كيساً ومائة نصف وثمانية أنصاف فضة (١١٦) ضمن ذلك برموجب تمسكي حضرة مولانا الوزير كتنخدا حسن باشا المشار إليه عن الستين المذكورتين (١١٧) سبعمائة كيس وستة وأربعون كيساً وخمسة آلاف نصف وأربعمائة نصف وسبعة وسبعون نصفاً فضة (١١٨) ما هو بموجب تمسك سنة ست وسبعين ومائة وألف المذكورة ثلاثمائة كيس وثمانية وستون كيساً (١١٩) وألف نصف وثمانمائة نصف وخمسة عشر نصفاً فضة من ذلك وما هو بموجب تمسك سنة سبع (١٢٠) وسبعين ومائة وألف المذكورة ثلاثمائة كيس وثمانية وسبعون كيساً وثلاثة آلاف نصف وستمائة (١٢١) نصف واثنا وستون نصفاً فضة باقي ذلك وما هو لازم الإرسال عن بقية إرسالية الخزينة (١٢٢) المذكورة عن سنة ست وسبعين ومائة وألف وستة وسبعين ومائة وألف المذكورتين (١٢٣) أعلاه نقدية صحبة مير اللواء سردار الخزينة المشار إليه أعلاه ثلاثمائة كيس وأربعة وثمانين (١٢٤) كيساً وتسعة عشر ألف نصف وستمائة واحد وثلاثون نصفاً فضة ما هو نقدية سنة ست (١٢٥) وسبعين ومائة ألف المذكورة خمسون كيساً وستة عشر ألف نصف وسبعمائة نصف وثمانية وسبعون (١٢٦) نصفاً فضة من ذلك وما هو نقدية سنة سبع وسبعين ومائة وألف المذكورة ثلاثمائة كيس وأربعة (١٢٧) وثلاثون كيساً وألفاً نصف اثنان وثمانمائة نصف وثلاثة وخمسون نصفاً فضة باقي ذلك (١٢٨) من نقدية بمعاوضة ثلاثة وسبعون ألف دينار وثمانمائة دينار وأربعة عشر ديناراً محبوب بحساب (١٢٩) المحبوب مائة نصف وعشرة أنصاف فضة يعدلها ثلاثمائة كيس وأربعة وعشرون كيساً وتسعة (١٣٠) عشر ألف وخمسمائة نصف وأربعون نصفاً فضة ضمن ثمانية صناديق وفضة (١٣١) جديدة عددية ستون كيساً واحد وتسعون نصفاً فضة ضمن ثلاثون صندوقاً على أن (١٣٢) المعين بدفتر الرزنامة المعين به الإجمال والتفصيل على الحكم المشروح المشمول بختم حضرة مولانا (١٣٣) الوزير حمزة باشا المشار إليه أعلاه الإملاء والبيان المرعنين أشهد على نفسه قدوة الأمراء (١٣٤) الكرام المقر العالي الأمير عثمان بيك سردار الخزينة العامرة المشار إليه شهوده الاشهاد (١٣٥) الشرعي وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً أنه قبض وتسلم ووصل إليه مبلغ النقدية المعين أعلاه (١٣٦) والتمسكين ودفتر إجمال الخزينة المرقومة المذكورين أعلاه

إليه أعلاه عن واجب سنة سبع وسبعين ومائة وألف الخراجية عن معتاد قديم (٧٤) ومستجد ومضاف جديد في سنة أربع وسبعين ومائة وألف وبقية مصرف جوليان ومال الجوالي عن سنة سبع وسبعين (٧٥) مائة وألف وبقية النولون وأجره شتران غلال الحرمين عن سنة خمس وسبعين ومائة وألف جملة ذلك من (٧٦) الأكياس المصرية التي عبرة كل كيس منها خمسة وعشرون ألف نصف فضة ألف كيس وسبعمئة كيس واثنان وثلاثون كيساً (٧٧) وثلاثة آلاف نصف وثمانمائة نصف واثنان وخمسون نصفاً فضة وذلك على ما يبين فيه ماهو مال الخزينة العامة (٧٨) الإرسالية عن سنة سبع وسبعين ومائة وألف المذكورة عن معتاد وقديم ومستجد ألف كيس وأربعمائة كيس وخمسة عشر (٧٩) كيساً وستة آلاف نصف وتسعمائة نصف وثمانية وأربعون نصفاً فضة من ذلك وماهو مضاف جديد في سنة (٨٠) أربع وسبعين ومائة وألف مائة كيس وخمسون كيساً من ذلك وماهو ببقية مصرف جوليان اربعة أكياس (٨١) وأربعة عشر ألف نصف وسبعمئة نصف وأربعة وتسعون نصفاً فضة من ذلك وماهو مال الجوالي عن سنة سبع (٨٢) وسبعين ومائة وألف اثنان وستون كيساً وسبعة عشر ألف نصف ومائة نصف وعشرة أنصاف فضة من ذلك (٨٣) وما هو ببقية النولون وأجرة شتران غلال الحرمين عن سنة خمس وسبعين ومائة وألف تسعة وتسعون كيساً (٨٤) وخمسة عشر ألف نصف فضة باقي ذلك منها المصاريف بموجب خطوط شريفة وأوامر منيفة وفرمانات وزير (٨٥) عظام عن سنة سبع وسبعين ومائة وألف المذكورة من الأكياس الموصوفة ألف كيس وتسعة عشر كيساً واثنان وعشرون (٨٦) ألف نصف وثلاثمائة نصف وسبعة وثلاثون نصفاً فضة بيان ذلك ماهو في مهمات عساكر محافظين جدة المعمورة (٨٧) اثنان وعشرون كيساً وستة عشر ألف نصف وخمسمائة نصف واحد وعشرون نصفاً فضة من ذلك وماهو في مهمات (٨٨) كلار عامرة شهرياري ستة وستون كيساً وخمسة وستون نصفاً فضة من ذلك وماهو عن سليمان قابودان (٨٩) در بندر سويس ستة عشر كيساً من ذلك وماهو إنعام شيخ الحرم النبوي ثمانية أكياس من ذلك وما هو إنعام (٩٠) أمير ينبع سبعة أكياس وخمسة آلاف نصف فضة من ذلك وماهو في مهمات جماعة متفرقة محافظين (٩١) قلعة مويح سبعة أكياس وخمسة آلاف نصف وأربعمائة نصف وأربعون نصفاً فضة من ذلك وما هو في زيادة مهمات (٩٢) كسوة شريفة مع زيادة أسعار ثمانية أكياس وستة آلاف نصف وأربعة وسبعون نصفاً فضة (٩٣) من ذلك وماهو في زيادة أسعار ثمن شمع الحرمين كيسان اثنان وعشرة آلاف نصف وستمائة نصف (٩٤) وثلاثة وعشرون نصفاً فضة من ذلك وماهو ثمن بهاي واستوبي مع استابلوا ثمانية وعشرون كيساً وخمسة (٩٥) آلاف نصف وثلاثمائة نصف وخمسون نصفاً فضة من ذلك وما هو عن معتاد أمير الحاج أربعمائة كيس من (٩٦) ذلك وماهو عن مساعدة أمير الحاج إنعام بموجب خط شريف مائة كيس وستون كيساً من ذلك وماهو (٩٧) في مهمات تنظيف سواقي در مصر القديمة أربعة ألف نصف فضة من ذلك وماهو في زيادة أجرة (٩٨) شتران غلال الحرمين أحد وثلاثون كيساً وخمسة آلاف نصف وثلاثة وخمسون نصفاً فضة من ذلك (٩٩) وما هو ثمن نولون جراية أهالي الحرمين مائة كيس وسبعة وثلاثون كيساً وثمانية عشر ألف نصف وخمسمائة (١٠٠) نصف وخمسة وعشرون نصفاً فضة من ذلك وماهو في مهمات تعمير حلزون سواقي در مصر القديمة (١٠١) كيسان اثنان وستة آلاف نصف وأربعمائة نصف وخمسة وعشرون نصفاً فضة من ذلك وماهو عن زيادة (١٠٢) أجرة شتران زيت الحرمين ثمانية آلاف نصف ومائة نصف وخمسون نصفاً من ذلك وما هو (١٠٣) في مهمات تكميل عمارة سد سكندرية تسليم أحمد أفندي أمين العمارة

وأربعون نصفاً فضة من ذلك وما هو في زيادة (٤٠) مهمات كسوة شريفة مع زيادة أسعار ثمانية أكياس وخمسة آلاف نصف وتسعمائة نصف وخمسون (٤١) نصفاً فضة من ذلك وما هو في زيادة أسعار شمع حرمين شريفين كيسان اثنان وعشرة آلاف نصف (٤٢) وستمائة نصف وثلاثة وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو عن بهاي استوبي واستولبولوا (٤٣) ثمانية وعشرون كيساً وخمسة آلاف نصف وثلثمائة نصف وخمسون نصفاً فضة من ذلك وما هو ثمن (٤٤) معتاد أمير الحاج أربعمائة كيس من ذلك وما هو عن مساعدة مير الحاج إنعام بموجب خط (٤٥) شريف مائة كيس وتسعون كيساً من ذلك وما هو في مهمات تنظيف سواقي مصر قديم أربعة (٤٦) آلاف نصف فضة من ذلك وما هو في زيادة أسعار حنطة جوليان أربعة أكياس واثنان عشر ألف (٤٧) نصف فضة من ذلك وما هو في أجره أحمال زيت الحرمين ثمانية آلاف نصف ومائة نصف وخمسون (٤٨) نصفاً فضة من ذلك وما هو في مهمات تعمير قلعة عجرود اثنا عشر كيساً واحد عشر ألف نصف (٤٩) ثمانمائة نصف واثنان وخمسون نصفاً فضة من ذلك وما هو في مهمات تعمير محفل شريف (٥٠) ألف نصف اثنان ومائة نصف واحدة فضة من ذلك وما هو في مهمات تعمير قلعة نخل سبعة (٥١) أكياس وأربعة وعشرون ألف نصف وستمائة نصف وخمسة وتسعون نصفاً فضة من ذلك وما هو (٥٢) في مهمات تعمير ممر المجرأة در مصر القديمة سبعة أكياس وخمسة آلاف نصف ومايه نصف واحدة (٥٣) واثنان عشر نصفاً فضة من ذلك وما هو في زيادة أجره نقل غلال الحرمين احد وثلثون كيساً وخمسة (٥٤) آلاف نصف وثلاثة وخمسون نصفاً فضة من ذلك وما هو عن نولون جراية أهالي الحرمين الشريفين (٥٥) مائة كيس وتسعة وستون كيساً وثلاثة وعشرون ألف نصف وتسعمائة نصف وخمسون (٥٦) نصفاً فضة من ذلك وما هو عن بهاي سفيتتين برسم نقل غلال الحرمين مائة كيس وخمسة (٥٧) وأربعون كيساً من ذلك وما هو في مهمات تعمير سد كبير اسكندرية تسليم أحمد أفندي الحسيني في خصوص (٥٨) ذلك مايه كيس واحدة واثنان وسبعون كيساً من ذلك وما هو عن نولون أحمال الحرمين كيساً واحداً وألف (٥٩) نصف واحد وخمسمائة نصف فضة من ذلك وما هو عن ثمن فتيل مصري كيساً واحداً وعشرون (٦٠) ألف نصف ومائة نصف وخمسة وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو في أجره قدم كشف جرف (٦١) عزق خمسة آلاف نصف فضة ومايتا نصف اثنان فضة من ذلك وما هو عن تنزيل مال قرية البيضاء (٦٢) والعكريشة در ولاية بحيرة كيسان اثنان وعشرة آلاف نصف وأربعمائة نصف وأحد وسبعون (٦٣) نصف فضة من ذلك وما هو عن تنزيل كشوفية حاكم جدة ثلاثة أكياس وخمسة آلاف نصف وثلثمائة (٦٤) نصفاً وثمانون نصف فضة من ذلك وما هو في مهمات تعمير سواقي عرب اليسار اثنان وعشرون (٦٥) ألف نصف وخمسمائة نصف وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو في مهمات تعمير مراكز الحسينية (٦٦) كيساً واحداً وثمانية عشر ألف نصف وخمسة وسبعون نصفاً فضة من ذلك وما هو في مهمات تعمير (٦٧) عين مكة المكرمة أربعة وستون كيساً من ذلك وما هو في مهمات تعمير اود قلعة عجرود كيساً واحداً (٦٨) وتسعة آلاف نصف وثمانمائة نصف وخمسة وستون نصفاً فضة باقي ذلك وصار الباقي بعد (٦٩) المصاريف المذكورة من مال خزينة سنة ست وسبعين ومائة وألف أربعمائة كيس وثمانية (٧٠) عشر كيساً وثمانية عشر ألف نصف وخمسمائة نصف وثلاثة تسعون ألف نصف فضة (٧١) وتحرر ايضاً بإملاء إسماعيل أفندي الروزنامجي (٧٢) أن مال الخزينة الإرسالية لطرف السلطنة العلية المطلوبة من زمن تصرف مولانا الوزير المعظم كتحدا (٧٣) حسن باشا محافظ مصر المحروسة سابقاً المشار

حوالة بمصر حالاً وقدوة الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام وصاحب القدر (٨) والمجد والإحتشام المقر الكريم العالي الأمير خليل بيك القازدغلي ودفتر دار مصر حالاً وقدوة الأمراء العظام (٩) المقر العالي حايوزرتب المعالي الأمير عثمان بيك سردار الخزينة العامة حالاً وكل من فخر الأعيان (١٠) كمال ذوي الشأن الأمير سليمان اغا كتحدا جاويشان حالاً القازدغلي وفخر أرباب الأقاليم العظام (١١) عمدة أصحاب الأرقام الفخام الأمير اسماعيل أفندي الرزنامجي بالديوان العالي وفخر الاعيان الكرام (١٢) الأمير أحمد اغا متفرقة باش حالاً وفخر الأماثل والأقران الأمير سلميان اغا ترجمان الديوان العالي وفخر (١٣) أقرانه العظام علي أفندي كسدار الرزنامة حالاً وفخر الأماجد العظام الأمير حسن أفندي كاتب حوالة (١٤) جاويشان بالديوان العالي حالاً وغيرهم ممن يطول ذكرهم فيه دام توقيهم بعد أن تحرر بإملاء فخر أرباب الأقاليم (١٥) العظام عمدة أصحاب الأرقام الفخام الأمير إسماعيل أفندي الرزنامجي المومي إليه أعلاه إن (١٦) مال الخزينة الإرسالية لطرف السلطنة العلية المطلوبة من تصرف مولانا الوزير المعظم المشير (١٧) المفخم الدستور المكرم مولانا الوزير كتحدا حسن باش محافظ مصر المحروسة سابقاً عن واجب سنة ست (١٨) وسبعين ومائة وألف الخراجية عن معتاد ومستجد ومضاف جديد في سنة أربع وسبعين ومائة وألف (١٩) وبقية مصرف جوليان وبقية النولون وأجره شتران غلال الحرمين عن سنة أربع وسبعين (٢٠) ومائة وألف ومال الجوالي عن سنة ست وسبعين ومائة وألف ومرتجع ذمة المرحوم أبو بكر باشا (٢١) محافظ مصر كان جملة ذلك من الأكياس المصرية التي عبرة كل كيس منها خمسة وعشرون ألف نصف (٢٢) فضة ألف كيس وثمانمائة كيس وكيسان اثنان وثمانية آلاف نصف وخمسمائة (٢٣) نصف وتسعون نصفاً فضة وذلك على ما يبين فيه ماهو مال الخزينة الإرسالية من سنة ست (٢٤) وسبعين ومائة وألف المذكورة ثمن معتاد وقديم ومستجد ألف كيس وأربعمائة كيس وخمسة عشر كيساً وستة (٢٥) آلاف نصف وتسعمائة نصف وثمانية وأربعون نصفاً فضة من ذلك وماهو مضاف جديد في سنة (٢٦) أربع وسبعين ومائة وألف مائة كيس وخمسين كيساً من ذلك وماهو بقية مصرف جوليان اربعة أكياس (٢٧) وأربعة عشر ألف نصف وسبعمائة نصف وأربعة وتسعون نصفاً فضة من ذلك وما هو بقية النولون (٢٨) وأجره شتران غلال الحرمين عن سنة أربع وسبعين ومائة وألف مائة كيس وسبعة وثلاثون (٢٩) كيساً وتسعة عشر ألف نصف وسبعمائة نصف وثمانية وثلاثون نصفاً فضة من ذلك وما هو مال الجوالي (٣٠) عن سنة ست وسبعين ومائة وألف المذكورة اثنان وستون كيساً وسبعة عشر ألف نصف ومائة نصف (٣١) وعشرة أنصاف فضة من ذلك وما هو مرتجع ذمة المرحوم أبو بكر باشا المذكور اثنان وثلاثون كيساً (٣٢) باقي ذلك منها أن المصاريف برموجب خطوط شريفة وأوامر منيفة وفرمانات وزراء عظام عن السنة المذكورة (٣٣) من الأكياس الموصوفة ألف كيس وثلثمائة كيس وثلثة وثمانون كيساً وأربعة عشر ألف نصف وتسعمائة نصف (٣٤) وسبعة وتسعون نصفاً فضة بيان ذلك ماهو في مهمات عساكر محافظين جدة المعمورة اثنان (٣٥) وعشرون كيساً وستة عشر ألف نصف وخمسمائة نصف واحد وعشرون نصفاً فضة من ذلك وماهو في مهمات كلار (٣٦) عامرة شهرياري ستة وستون كيساً وخمسة وستون نصفاً فضة من ذلك وما هو إنعام شيخ الحرم النبوي (٣٧) ثمانية أكياس من ذلك وماهو إنعام أمير ينبع سبعة أكياس وخمسة آلاف نصف فضة من ذلك وما هو ثمن (٣٨) سليمانية قبودان در بندر السويس ستة عشر كيساً من ذلك وماهو في مهمات جماعة متفرقة محافظين قلعة (٣٩) مويلح سبعة أكياس وخمسة آلاف نصف وأربعمائة نصف

الفقرات الختامية

صيغ تنفيذية توثيقية

وهي تلك الصيغ التي تفيد إثبات صحة التصرف القانوني لدى قاضي القضاة وتنفيذه وإتمام الشكليات والإجراءات اللازمة وبيان ما أتبع من وسائل ليصبح للوثيقة القيمة الإثباتية والحجية القانونية^{١٢٩}. وكما ورد في وثائق الدراسة من الصيغة التالية.

«ثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا أفندي المومى إليه شهادة شهوده (وصدوره بين يديه)^{١٣٠} ثبوتاً شرعياً تاماً معتبراً محرراً مرعياً»^{١٣١}.

التاريخ

يعتبر التاريخ الزمني عنصراً أساسياً ولازمًا لصلاحيّة الوثيقة وسريانها^{١٣٢}، وقد ورد تاريخ تحرير الوثائق في محاضر جلسات الديوان العالي بعد عبارة «تحريراً في» أو «به شهد وحرر في».

الشهود

ورد في نهاية الوثيقة وبعد التاريخ اسم شاهدين بعد كلمة «الشيخ» ويُعتبران شاهدان تدوين الوثيقة في السجل، وهما أيضاً من موظفي الديوان العالي ومن أسماء الشهود الواردة في وثائق الدراسة كل من عبد العظيم العليمي، وعلى الوزيري، وعلى الحنفي، وإبراهيم السلموني، ومحمد الأحمدى.

نشر الوثيقة

وثيقة رقم ٧٣ صفحة ٤٩ و ٥٠ بتاريخ ٣ رجب ١١٧٩هـ بالسجل رقم (٢) الديوان العالي (لوحة رقم ٣)
 (١) بالعادلية بمصر المحمية بمعرفة سيدنا ومولانا المعظم المشير المفخم الدستور المكرم ممهد بنیان الدولة
 (٢) والإقبال مشيد أركان السعادة والإجلال صاحب السعادة وساحب أذبال السيادة مولانا الوزير (٣) حمزة باشا
 يزد الله له من الخيرات ما شاء محافظ مصر المحمية دامت سعادته السنينة بين يدي (٤) سيدنا ومولانا فخر علما
 الإسلام أبلغ بلغا الأنام معتمد السادة الموالي الأعزة الكرام الناظر في الاحكام الشرعية (٥) خلافة وقائم مقام يومئذ
 مصر المحمية الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه بحضرة كل من فخر الأماجد (٦) والأعظم مستجمع أنواع المحامد
 والأكارم مولانا محمد اغا كتخدا حضرة مولانا الوزير المشار إليه أعلاه (٧) وفخر الأماجد المكرمين علي اغا شهر

١٢٩. لمزيد من التفاصيل عن الفقرات الختامية انظر: سلوى علي ميلاد، الوثيقة القانونية، ص ٣٢.

١٣٠. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤.

١٣١. سجل ٢، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

١٣٢. عن قيمة التاريخ بالنسبة للوثيقة، انظر: سلوى علي ميلاد، الوثيقة القانونية، ص ٣٨.

وكما ورد في العبارات التالية:

«وعليه حمل ذلك (حفظ ذلك وصونه) ١٢٢ وغفره ومحاظته» ١٢٣

«شهد الأمير... والسردارية السبع المذكورين حفظ ذلك وحراسته حكم المعتاد» ١٢٤.

التعهد بإحضار ما يشهد بوصول الخزينة

بعد أن يتسلم السردار الخزينة، وبعد تعهده بحراستها وحفظها خلال سفره إلى الباب العالي يتعهد أيضاً بتسليمها لمن له ولاية تسلم ذلك ويأحضار ما يشهد له بوصولها إلى السلطان العثماني في إسطنبول.

وكما ورد في العبارة التالية:

«وتسليمه لمن له ولاية تسلم ذلك» ١٢٥ وإحضار ما يشهد له بوصول ذلك حكم المعتاد باعترافه بذلك الإحاطة

الشرعية» ١٢٦.

تصديق سردارات الفرق العسكرية

ورد بنص الوثائق تصديق واعتراف من قادة - سردارات - الفرق العسكرية المتوجهين صحبة سردار الخزينة على حراسة وحماية الإرسالية أثناء طريقها إلى الباب العالي وهذه الفرق هي «متفرقة وجاويشان وجمليان وتفكجيان وجراكسه ومستحفظان وعزبان».

وكما ورد في النص التالي:

«واقع ذلك بحضور السردارية السبع المتوجهين صحبة مير اللوى المذكور أعلاه وهم... وإطلاعهم ومباشرتهم

لذلك بأن عليهم (غفر ذلك) ١٢٧ والمحافظة حكم المعتاد وباعتراهم بذلك الاعتراف الشرعي المقبول منهم

بالطريق الشرعي» ١٢٨.

١٢٢. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

١٢٣. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩، ورقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

١٢٤. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.

١٢٥. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.

١٢٦. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩، ورقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

١٢٧. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

١٢٨. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩.

مصر والتحويلات المطلوبة من حكام جدة هذا بالإضافة إلى ما يحمله من دفتر إجمال الخزينة والمدون به مفرداتها المشمولة بختم الباشا العثماني.

ويتضح ذلك من النصوص التالية:

«اشهد على نفسه... صاري عسكر الخزينة العامرة حالاً المشار إليه شهوده الاشهاد الشرعي وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً أنه قبض وتسلم ووصل إليه مبلغ النقدية المعين أعلاه وتمسك الوزير... وتمسك الوزير... وقطعة ودفتر إجمال الخزينة المذكورة المعين ذلك بأعاليه على يد حضرة كتبخدا مولانا الوزير المشار إليه أعلاه قبضاً وتسليماً ووصولاً رسمياً بتمام ذلك وكما له بالمجلس»^{١١٨}.

«اشهد على نفسه... سردار الخزينة العامرة حالاً المذكور أعلاه شهوده الاشهاد الشرعي وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً أنه قبض وتسلم ووصل إليه مبلغ النقدية المعينة أعلاه والتمسكات الشاهدة... المذكورة قبضاً وتسليماً ووصولاً شرعيات»^{١١٩}.

وعن أسماء سردارات الخزينة الوارد ذكرهم في وثائق الدراسة ما يلي:

- الأمير محمد بك درويش بن إسماعيل الشهير بالدالي المسؤول عن خزينة سنة ١١٥٢ الخراجية المرسله سنة ١١٥٤هـ.

- الأمير حسن بك المسؤول عن خزينة سنة ١١٥٤ الخراجية المرسله سنة ١١٥٦هـ.

- الأمير إسماعيل بك المسؤول عن خزينة سنة ١١٥٥ الخراجية المرسله سنة ١١٥٧هـ.

- الأمير عثمان بك^(١٢٠) المسؤول عن سفر أربع خزائن هم خزينة سنتي ١١٧٦، ١١٧٧ الخراجيتين المرسلتين سنة ١١٧٩ وخزينة سنتي ١١٧٨، ١١٧٩ الخراجيتين المرسلتين سنة ١١٨١هـ.

التعهد بحفظ وحراسة الخزينة.

بعد تسليم الخزينة إلى السردار وإشهاده على وصولها إليه، ترد بنص الوثيقة عبارات تعهده بحفظ وحراسة الخزينة وذلك من خلال تعهد سردار الخزينة بحملها والمحافظة عليها خلال رحلة السفر حتى وصولها وتسليمها إلى الباب العالي^{١٢١}، أو من خلال عبارات تحوي إشهاد كل من سردار الخزينة وقادة الفرق العسكرية السبع على حفظ وحراسة الخزينة.

١١٨. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

١١٩. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

١٢٠. هو الأمير عثمان بك أبي سيف الذي سافر بالخبزينة ومات بالروم، انظر: الجبرقي، عجائب الآثار، ج ١، ص ٣١٤.

١٢١. قد وصف الرحالة التركي أوليا جلبي سفر الخزينة منذ وجودها بالعادية حيث يكلف رئيس شرطة مدينة قلوب بحراسة الخزينة يساعده في ذلك الإنكشارية. وفي يوم قيام أمير الخزينة للسفر يصدر الأمر إلى كاشف القليوبية بإيصال الخزانة إلى كاشف الشرقية وحراستها بثلاثة آلاف جندي من جنوده حتى الخانكة ومنها إلى كاشف الشرقية ببليبيس ويعود إلى الباشا حاملاً حجة شرعية منه بأنه أوصل إليه الخزينة وسلمها سالمة كاملة ثم يأتي كاشف الشرقية حاملاً حجة شرعية بإيصالها، إلى باشا غزه فيطمئن الوزير لأنه سلم الخزينة إلى أميرها سالمة تامة إلى حدود الشام. انظر: أوليا جلبي، سياحاته مصر، ص ٥٢٥.

ويتضح ذلك من النص التالي:

«ماهو بذمة... مير الحاج سابقاً عن مال قرا ميرت الحاج وعن مال قرا الترانة ودين ديوان... كيساً و... نصف فضة وما هو بذمة... حاكم ولاية جرجا سابقاً و... حاكم ولاية البحيرة سابقاً و... حاكم ولاية الشرقية سابقاً و... كاشف البحيرة سابقاً و... كاشف الفيوم سابقاً و... كاشف البحيرة سابقاً وأتباع الأمير... المذكور... كيس و... نصفاً فضة باقي مبلغ الخزينة العامة»^{١١٤}.

تسجيل مفردات الخزينة بدفاتر الروزنامة

بعد إنتهاء الروزنامجي من إملاء بيانات الخزينة الإرسالية من الدفاتر المالية يرد بنص الوثيقة عبارة تؤكد أن هذه البيانات مقيدة إجمالاً وتفصيلاً في دفاتر الروزنامة المشمولة بختم الباشا العثماني المرسل في زمن ولايته الإرسالية والحاضر انعقاد تسليم الخزينة إلى السردار.

ويتضح ذلك من العبارات التالية:

«على الحكم المعين بدفتر الرزنامة المعين به الاجمال والتفصيل على الحكم المشروح المشمول بختم مولانا الوزير... محافظ مصر حالاً المشار إليه أعلاه»^{١١٥}.

«المعين مفردات ذلك بالدفتر المخرج من دفتر الرزنامة العامة المشمول بختم حضرة مولانا الوزير... المومى إليه»^{١١٦}.

التصرف القانوني

الإشهاد على تسليم الخزينة

خلال اجتماع مجلس الديوان العالي يقوم كتحدا الباشا العثماني بتسليم الخزينة إلى قائد القوة العسكرية المسؤول عن حملها إلى السلطان العثماني والذي ورد ذكره في الوثائق «سردار» أو «صاري عسكر» الخزينة ذلك القائد الذي كان يتم اختياره - كما أقر السلطان سليمان القانوني ٩٣١هـ/ ١٥٢٥م - من بين الأربعة والعشرين بيك ويحمل لقب أمير أو صنچق الخزنة^{١١٧}. وعملية الإشهاد على تسليم الخزينة للبيك المسؤول عن إرسالها هي بمثابة التصرف القانوني الوارد في الوثيقة ذلك التصرف الذي يتضح من صيغ إشهاد سردار الخزينة على نفسه وهو بأكمل الأوصاف الشرعية بما قبضه وتسلمه من عناصر الخزينة المرسلة، والتي تم تجهيزها خلال اجتماع الديوان وبما استلمه من المبالغ النقدية المقدرة بالأكياس المصرية والموضوعة في الصناديق المخصصة لها، وقطع البُجج البازركانات، وتمسكات باشوات

١١٤. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جاد آخر ١١٥٧.

١١٥. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩، ورقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

١١٦. سجل ٢، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤.

١١٧. حسين أفندي الروزنامجي، «مصر عند مفترق الطرق»، ص ١٥.

وأصبحت جزء من إيراداتها الدائمة، وقد عُرفت باسم الكشوفية الكبيرة تمييزاً عما فرض على الموظفين من ضرائب كانت تدفع لمصلحة الباشا العثماني وعرفت بـ «الكشوفية الصغيرة»^{١٠٦}.

وقد ورد بوثائق الدراسة ضريبة كشوفية على حاكم جدة كأحد عناصر باقي الخزينة المرسلة عن السنوات ١١٥٢، ١١٥٤، ١١٥٥ الخراجية، وذلك بما في ذمته أو بالدفتري أو بموجب تحويل عليه محددًا قيمته النقدية، والتي وردت بوثائق الدراسة ثابتة ولم تتغير بمبلغ (٣) أكياس و (٥, ٣٨٠) نصف فضة.

وكما ورد في النص التالي:

«ماهو بدفتري (بذمة)^{١٠٧} (بموجب تحويل)^{١٠٨} على حاكم جدة عن كشوفية كبير عن واجب السنة المذكورة...

أكياس و ... نصفاً فضة»^{١٠٩}.

وتبين وثائق الدراسة أن ضريبة الكشوفية الكبيرة قد ورد ذكرها خلال السنوات الأولى من النصف الأول من ق ١٢هـ، ولم ترد في الفترة من سنة ١١٧٦ إلى ١١٧٩ كأحد عناصر الخزينة ويمكن تعليل ذلك نتيجة سيطرة الأمراء المماليك على أهم المناصب في الجهاز الإداري في مصر وبالتالي إمتناعهم عن سداد ضريبة الكشوفية الكبيرة للخزينة السلطانية.

ما في ذمم الأمراء المماليك

قد ورد في إحدى سنوات الإرسالية عن سنة ١١٥٥ الخراجية^{١١٠} وكأحد عناصر باقي الخزينة ماهو في ذمم بعض الأمراء المماليك من مبالغ نقدية منها ما جاء في ذمة أمير حاج سابق وهو عثمان بك تابع ذو الفقار بلفيا^{١١١} بمبلغ قدر بـ (٣٢٩) كيس وكسور (٢٤, ٣٥٣) نصف فضة عن مال قرى كل من إمارة الحاج والطرانة^{١١٢} ومال دين ديوان^{١١٣}، وأيضاً ما ورد في ذمم بعض الأمراء الحكام والكشاف السابقين لبعض الولايات وهي جرجا، والبحيرة، والشرقية، والفيوم، وكتخدا عزبان وأتباع أمير الحاج عثمان بك والتي قدرت بمبالغهم جميعاً بمبلغ (١٤٢) كيس وكسور (١٨, ٥٤١) نصف فضة.

١٠٦. محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير، ص ٤٧؛ ليلي عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٣٢٥.

١٠٧. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.

١٠٨. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

١٠٩. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤.

١١٠. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جماد أول ١١٥٧.

١١١. عثمان بك: من أشهر الأمراء المماليك الفقارية وطلع أمير للحاج سنوات متعددة وكان يحسن التصرف مع الحجاج وقد أحرز كل النفوذ والسلطة بين إمراء المماليك. انظر: الجبرتي، عجائب الآثار ح ١ ص ٢٣٢؛ الرشيد، حسن الصفا والإبتهاج، ص ٢١٦.

١١٢. قرى إمارة الحاج والطرانة: قرى إمارة الحاج هي مجموعة القرى التي تم تحويل أوقافها للأمراء الحج كتمويل لهم على أن يتم تسديد خراجها للخزينة المصرية وقرى الطرانة هي مقاطعة إحدى قرى مركز كوم حمادة محافظة البحيرة - وردت بالوثيقة الترانة - كانت تعطى كالترام دائم للأمراء الحاج مقابل أن يدفعوا خراجها للخزينة المصرية. انظر: سميرة فهمي، إمارة الحج، ص ١١١، ١٥٧.

١١٣. دين ديوان: إحدى المصروفات التي يقدمها الباشا العثماني للخزينة السلطانية وهي ما يقوم بسداده من التزامات عن أشخاص آخرين ولم يعودوا قادرين للقيام بها أو أولئك الذين استطاعوا بسبب سيطرتهم على الإدارة فرض تلك الإلتزامات على الباشا. ويبدو من سياق الوثيقة أنها كانت تقدم من قبل كبار الأمراء المماليك، انظر: ليلي عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ١٠١-١٠٦.

التمسكات

هي الإيصالات الواجبة عن وزراء مصر والمرسلة إلى الباب العالي خلال السنوات ١١٥٢، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩ الخراجية باعتبارها جزء من مبلغ باقي الخزينة الإرسالية. وقد جاء في نص الوثيقة اسم الوزير والسنة الواجب عنها التمسك وقيمتها النقدية. ويتضح ذلك من النصوص التالية:

«ما هو عن تمسك حضرة الوزير ... محافظ مصر سابقاً... كيساً وكسور... نصف فضة»^{١٠٢}. «ضمن ذلك بموجب تمسك حضرة مولانا الوزير... عن الستين المذكورتين... كيس و.... نصفاً فضة ماهو بموجب تمسك سنة... المذكورة... كيس و... نصف فضة من ذلك وماهو بموجب تمسك سنة... المذكورة... كيس و... نصفاً فضة من ذلك»^{١٠٣}.

وبالإضافة لتمسكات باشوات مصر فقد ورد تمسك عن أحد باشوات ولاية جدة - أحمد باشا - عن سنتي ١١٧٨ و ١١٧٩ تلك الولاية التي اعتبرت صندقية منفصلة تابعة للإدارة العثمانية عهد إدارتها باشا عثمانى وخلال ق ١٨م أصبح باشوات جدة يُختارون في الغالب من البكوات المماليك المشهورين في مصر والذين يراد إبعادهم عن مركز السلطة في القاهرة بسعي من منافسيهم من البكوات الآخرين لدى السلطان^{١٠٤}.
وكما ورد في النص التالي:

«ضمن ذلك بموجب تمسك...حضرة الوزير السيد أحمد باشا والي جدة... كيساً»^{١٠٥}.

أما عن تمسكات الوزراء الواجبة عن السنوات الخراجية وقيمتها النقدية الواردة في وثائق الدراسة ما يلي:

- تمسك سليمان باشا عن سنة ١١٥٢ قيمته (١٧١) كيس و (٢٣, ٧٧٢) نصف فضة.
- وتمسك كتحدا حسن باشا عن سنة ١١٧٦ قيمته (٣٦٨) كيس و (١, ٨١٥) نصف فضة وعن سنة ١١٧٧ قيمته (٣٧٨) كيس و (٣, ٦٥٢) نصف فضة وعن سنة ١١٧٨ قيمته (٣٦١) كيس و (٣, ٩٢٧) نصف فضة.
- تمسك حمزة باشا عن سنة ١١٧٩ قيمته (٢٥٥) كيس و (١٧, ٤٤٥) نصف فضة.
- تمسك أحمد باشا عن سنة ١١٧٩ قيمته (٨٠) كيس.

الكشوفية الكبيرة

هي ضريبة فرضت على كبار الموظفين في الإدارة العثمانية في مصر منذ ق ١٦م مقابل تعيينهم في مناصبهم وإيراداتهم منها. وكان إيراد هذه الضريبة حتى سنة ١٦٧٠م مخصص لباشا مصر، إلى أن أدخل إبراهيم باشا والي مصر (١٠٨١-١٠٨٤هـ) تعديلات على النظام الإداري والمالي وتحولت إيرادات المناصب إلى الخزينة السلطانية

١٠٢. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤.

١٠٣. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩.

١٠٤. الرشيدى، حسن الصفا والإبتهاج، ص ٣٤.

١٠٥. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

الجلود والسجاجيد اللازمة لتغطية الصناديق^{٩٦}. وقد أفاض الرحالة التركي أوليا جلبي^{٩٧} في وصف هذه الصناديق المصنوعة من خشب الصنوبر والتي أُعدت في ديوان الغوري بالقلعة، لتودع بها الأكياس النقدية - كل صندوق يحوي ثلاثة أكياس - ثم تسمر ويكسي الصندوق من الداخل والخارج باللبود^{٩٨}. وتلف بجلد البقر وترتبط بالحبال الإفرنجية ثم تغطى ببسط قمرزية ثم تحمل لتتنقل من ديوان القلعة إلى ديوان السراي بواسطة بغال يقودها الانكشارية في موكب ضخمة ينزل من القلعة إلى العادلية مكان وجود خيمة سردار الخزينة وتكوم الخزينة حيث تعد بواسطة العدادين وبواسطة المقيد وشيوخ البلوكات السبعة ثم يتم صف الصناديق في سلسلة تمرر من حلقة موضوعة على كل صندوق ثم يجمع طرفي السلسلة وتغلق بقل ثم تغطى الصناديق ببسط حمراء وتمكث بالعادلية ثلاثة أيام تحت الحراسة حتى يحين وقت السفر.

البُقج^{٩٩}

هي صرر القماش التي توضع فيها الملابس والمنسوجات اللازمة والمرسلة للقصر السلطاني من الموردين التجاريين بموجب تمسكات، وتعتبر إحدى عناصر باقي الخزينة الوارد ذكرها في جميع سنوات الإرسالية ما عدا سنتي ١١٧٦ و ١١٧٧ الخراجيتين. وقد ورد في وثائق الدراسة عدد قطع البُقج والذي يتراوح من (٢٠) إلى (٤١) قطعة مبيناً قيمتها بالأكياس المصرية.

كما ورد في النص التالي:

«ما هو بوقجه بموجب تمسكات بارز خان (البارز كانات)^{١٠٠} عدتها ... قطعة .. كيس وكسور ... نصف فضة»^{١٠١}.

- وقد وردت أعداد البُقج المرسلة وقيمتها النقدية في سنوات الإرسالية كما يلي:
- سنة ١١٥٢ الخراجية تم إرسال ٤١ قطعة قيمتها (٢٥٥) كيس و (٨٨٧) نصف فضة.
- سنة ١١٥٤ الخراجية تم إرسال ٣١ قطعة قيمتها (٣٣١) كيس و (٣١٨, ١٦) نصف فضة.
- سنة ١١٥٥ الخراجية تم إرسال بقج ولم يرد ذكر عددها قيمته (١٨١) كيس و (٩١٩, ١٦) نصف فضة.
- سنتي ١١٧٨ و ١١٧٩ الخراجيتين تم إرسال ٢٠ قطعة قيمتها (١٠٠) كيس.

٩٦. قد خصص السلطان سليمان القانوني مبلغ ٥٠,٠٠٠ نصف فضة لنقل الخزنة و ٩,٧٥٧ نصف فضة لشراء جلود و ١٣٤, ٥ نصف فضة لشراء سجاجيد و ٤٢٣, ١١ نصف فضة للصناديق. لمزيد من التفاصيل، انظر: استيف، «النظام المالي والإداري»، ص ٢٦٠.

٩٧. أوليا جلبي، سياحته مصر، ص ٥٢٢-٥٢٤.

٩٨. اللبود قطع من الصوف الحشن، انظر: جومار، وصف مدينة القاهرة، ص ٢٥٨.

٩٩. بوقجة: في التركية العثمانية بوقجة قطعة من القماش على شكل صرة توضع فيها الملابس.

انظر: أحمد فؤاد متولي، الألفاظ التركية، ص ٤٧.

١٠٠. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣، ت ٦ شعبان ١١٨١.

١٠١. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤، رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.

بازركان: كلمة فارسية تعني المشتغل بالمسائل التجارية ومنها بازركان باشي أي كبير الموردين للمنسوجات اللازمة للقصر السلطاني، انظر: ليلي عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٤٤١.

ما يعادل الدينار والفضة بأنصاف الفضة		معاوضة المبلغ	مبلغ النقدية المرسل		السنة الخراجية
كيس	نصف فضة	بالدينار والفضة	كيس	نصف فضة	
٢١٢	٢٣,٩٤٥	* الدينار زر محبوب ٤٨,٣٩٩	٢٤٤	٢٣,٩٤٥	١١٥٢
٣٢	-	الفضة العددية الجديدة ٨,٠٠٠			
١٤١	٢٠,٧٢٤	- الدينار زر محبوب ٣٢,٢٣٣	١٧١	٢٠,٧٢٤	١١٥٤
٣٠	-	- الفضة الجديدة العددية			
٩٢	٢٢,٨٠٦	- الدينار زر محبوب ٢٠,١١٦	١٢٢	٢٢,٨٠٦	١١٥٥
٣٠	-	الفضة الجديدة العددية			
٣٢٤	١٩,٥٤٠	- الدينار زر محبوب ٧٣,٨١٤	٣٨٤	١٩,٦٣١	١١٧٦
٦٠	٩١	- الفضة الجديدة العددية			١١٧٧
٤٤٠	-	- الدينار زر محبوب ١٠٠,٠٠٠			١١٧٨
١٢٠	٣٢	الفضة الجديدة العددية	١٠٢٠	١,٧٦٩	١١٧٩
٤٦٠	١,٧٣٧	** الريال الحجر الابي طاقة ٣٩,٤١			

* بحساب الدينار يعادل ١١٠ نصف فضة وأحياناً بزيادة ٩٤ كما في سنة ١١٥٤ وبزيادة ٤٦ كما في سنة ١١٥٥.

** بحساب الريال الحجر الآبي طاقة ٢٨,٥ نصف فضة.

صناديق نقدية الخزينة

وبعد حساب النقدية المرسلة إلى الباب العالي ورد عدد صناديق الأكياس المصرية لتسليمها إلى سردار الخزينة كما جاء في عبارة «ضمن ... صندوقاً»^{٩٤}، والتي يتراوح عددها خلال سنوات الإرسالية من (١٧) إل (١٥٩) صندوقاً وأحياناً يرد تحديد أعداد الصناديق الموضوع فيها الأكياس المعاوضة للدينار زر محبوب والتي يتراوح عددها من (٢) إلى (٨) صناديق وأعداد صناديق الأكياس المعاوضة للفضة الجديدة والتي يتراوح عددها من (١٥) إلى (٣٠) صندوقاً.

وكما ورد في النص التالي:

«ما هو بمعاوضة... دينار زر محبوب... كيساً و... نصف فضة ضمن... صناديق وما هو فضة جديدة عديدة... كيساً و... ضمن... صندوقاً»^{٩٥}.

وقد وجه السلطان سليمان القانوني سنة ٩٣١هـ/ ١٥٢٥م نظره إلى جميع التفصيلات الخاصة بسفر الخزينة حتى أنه حدد المبالغ التي ينبغي أن تتحملها الخزينة لمصروفات النقل وشراء الصناديق والحقائب وكذلك شراء

٩٤. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤، سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

٩٥. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٥٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.

عناصر المبلغ الباقي من الخزينة

يتضح من وثائق الدراسة أن المبلغ المتبقى من إجمالي الخزينة الإرسالية والمرسل إلى الباب العالي كان مكوناً من مجموعة عناصر وهي نقدية من الأكياس المصرية، قطع من البقج، تمسكات، وكشوفية كبيرة مقدراً المبلغ النقدي لكل عنصر منها بالإضافة إلى المبالغ التي قد توجد في ذمم بعض الأمراء من موظفي الدولة السابقين. ويتضح ذلك من النص التالي:

«ليكون جملة الإرسالية للأبواب الشريفة الخنكارية صحبة سردار الخزينة المذكورة من الأكياس... نقداً وبوقجة... ما هو نقدية... وما هو بوقجة... (وما هو عن تمسك... حضرة الوزير)^{٩٠} وما هو بموجب... كشوفية كبير... (وما هو بذمة...)^{٩١} باقي الإرسالية المذكورة»^{٩٢}.

ونتناول دراسة كل عنصر من عناصر مبلغ باقي الإرسالية

النقدية

قد ورد مبلغ النقدية مقدراً بالأكياس المصرية وكسور أنصاف الفضة مع بيان ما يعاوضه من الدنانير الزر محبوب والفضة الجديدة والريال الحجر الأبى طاقة وما يعادل كل منهم بأنصاف الفضة مبيناً حساب قطعة الدينار والريال من أنصاف الفضة.

ويتضح ذلك من النص التالي:

«ما هو نقدية... كيساً و... نصف فضة بمعاوضة... ذهباً زر محبوب يعدلها... كيسا مصرية بحساب المحبوب... وفضة عددية جديدة... كيس و... نصف فضة... وريالا بطاقة يعدلها... كيس و... نصف فضة بحساب الريال... نصف فضة»^{٩٣}.

وفيما يلي جدول يبين المبلغ النقدي من الأكياس المصرية وما يعاوضه من عملات ذهبية وفضية وما يعادلها من أنصاف الفضة.

٩٠. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤، وسجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩، ت ٣ رجب ١١٧٩.

٩١. سجل ٢، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

٩٢. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.

٩٣. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

إضافة مبالغ لنقدية المبلغ الباقي

ورد في بعض سنوات الإرسالية ١١٥٢، ١١٥٤، ١١٥٥ إضافة نقدية إلى المبلغ الباقي من جملة الإرسالية وهو ما تبقى من مصرف جوليان والذي قدر بمبلغ (٤) أكياس مصرية وكسور (١٤,٧٩٤) نصف فضة، وتبين وثائق الدراسة أنه خلال السنوات الأولى من ق ١٢هـ كان ما يتبقى من مصاريق فرقة جوليان العسكرية يرسل إلى السلطان العثماني مضافاً إلى المبلغ الباقي من الخزينة إلا أنه بمرور السنوات أصبح عنصراً من عناصر الخزينة كما وجدنا في عناصر إرسالتي ١١٧٦، ١١٧٧ الخراجيتين.

وفيما يلي جدول يبين المبلغ الباقي من الخزينة والمرسل إلى الباب العالي وما قد أضيف إليه من بقية مصرف جوليان في السنوات ١١٥٢، ١١٥٤، ١١٥٥.

إجمالي مبلغ الخزينة		السنة الخراجية
كيس	نصف فضة	
٩٧٠	١٤,١٨٠	١١٥٢
+	+	بقية مصرف جوليان
٤	١٤,٧٩٤	الإجمالي
٩٧٥	٣,٩٧٤	
٥٠٢	٢,٦٢٨	١١٥٤
+	+	بقية مصرف جوليان
٤	١٤,٧٩٢	الإجمالي
٥٠٦	١٧,٤٢٠	
٧٧٥	٢٣,٢٠٥	١١٥٥
+	+	بقية مصرف جوليان
٤	١٤,٧٩٤	الإجمالي
٧٨٠	١٢,٩٩٩	
٤١٨	١٨,٥٩٣	١١٧٦
٧١٢	٦,٥١٥	١١٧٧
٩٧٨	٣,٩١٣	١١٧٨
٩٣٨	١٩,٢٢٨	١١٧٩

المبلغ التقدي		المصروفات التي أنفقت لمدة عام واحد
كيس	نصف فضة	
سنة ١١٧٧ الخراجية		
١	١٥,٠٠٠	- إنعام باسم شريف محمد بر موجب خط شريف
١٤	١٧,٢٩٣	- ثمن حنطة وارز وأجرة شتران ونولون صالح باشا والي جده
٤	١٢,٠٠٠	- ثمن حنطة جداوية
٢	٦,٤٢٥	- مهمات تعميم حلزوني سواقي در مصر القديمة
سنة ١١٧٨ الخراجية		
١٢١	٥,٠٠٠	- مهمات تعميم سد أبو قير بموجب خط همايون
١٠٢	٢١,٣٨٩	- دين المرحوم أحمد باشا
٣٠	-	- دية عربان حرب مقتولين بر موجب بيورلدي حسين باشا
سنة ١١٧٩ الخراجية		
٤٧	٢١,١٦٠	- بهاي ذخيرة ومهمات براي أحمد باشا والي جده
٢٨	١٢,٥٠٠	- مهمات تعميم جامع وبعض محلات في السرايا العامة
٥٦	٢,٠٣٩	- مهمات تعميم قنطرة ويش بالغربية

الباقى من مبلغ الخزينة

بعد أن ورد في الوثائق تحديد إجمالي كل من مبلغ جملة الإرسالية ومبلغ المصاريف المستقطعة منها جاء تحديد المبلغ الباقي من الخزينة المقرر إرساله إلى السلطان العثماني بصحبة سردار الخزينة كما ورد في النص التالي :
«وصبح الباقي بعد المصاريف المذكورة وقدرة... كيساً وزيادة (وكسور) ^{٨٧} نصفاً فضة»^{٨٨}.

وعند إرسال خزنتين معاً عن سنتين خراجيتين يحدد المبلغ الباقي من مال خزينة كل سنة على حدة ثم يبين المبلغ الإجمالي لهما وكما ورد في النص التالي :

«صار الباقي بعد ذلك من مال خزينة سنة (١١٧٦) المذكورة... كيساً و... نصف فضة... وصار الباقي بعد ذلك من مال خزينة سنة (١١٧٧) المذكورة... كيساً وكسور... نصفاً فضة مضاف ذلك لباقي مال خزينة سنة (١١٧٦) المذكورة المعين أعلاه يصير جملة الإرسالية عن باقي مال خزينة (١١٧٦) وباقي مال خزينة (١١٧٧) المذكورتين... كيساً و... أنصاف فضة»^{٨٩}.

٨٧. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.

٨٨. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٧-٦، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤.

٨٩. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩.

المبلغ النقدي		المصروفات التي أنفقت لمدة عام واحد
نصف فضة	كيس	
٧,٠٠٠	١	- مهمات ترميم غليون ميرري المعروفة بغزاله در بندر إسكندرية
-	٨	- مهمات ترميم و ترميم دار ساحل بحر سفينة در بندر إسكندرية
١٣,٦٧٤	٢	- مهمات ترميم محلات ميرري دار اندرون قلعة ومجرى سواقي قلعة مستحفظان
-	١٣٠	- وديعة بالروزنامه در تحت بهاي قطع سفاین برای وقف خاصية جديد وقديم
سنة ١١٥٤ الخراجية		
١٧,٧٠٠	٩	- ثمن بهاي خلعة اغا مباشر وسردارات سفرليات
١٨,٩٠٠	٢	- ماهو في مصرف سفينة برشيد در بندر رشيد
١٨,٣٠٠	٥٨	- ترميم سد إسكندرية دفعة أولى
٢٣,٧٠٠	٣	- ترميم باب عزبان در قلعة مصر
٧,٤٠٠	٢٣	- مهمات ترميم سرايا مع ديوان قايتباي
١١,٦٥٣	٣٠	- ترميم مجره در قديم سبع كمرات
١٨,٤٩٥	١	- ماهو في ترميم قنطرة بركة الازبكية
١٢,٣٥١	١١٣	- ترميم جسر شرقي در ولاية فيوم أولى وثاني
-	١٢٠	- وديعة بالروزنامه تحت مهمات تعمير سد إسكندرية دفعة ثاني تحت الحساب
سنة ١١٥٥ الخراجية		
-	٦	- نولون غلال حرمين دار سفاین ملاكي أبو الفرج والجزايري
١١,١١٥	١٢٩	- مهمات و ثمن ذخيرة عساكر سفرليات
-	٥٠٠	- مهمات ترميم و ترميم سفينة محمودي الميري
٦,٠٠٠	-	- أجرة كشف سد إسكندرية
٢٥٠	-	- ترميم أودعكامين ودلاه قلعة مصر
١٤,٩٠٠	-	- ترميم قناطر الماء در قلعة المنصورة
٦,٥٠٠	-	- ترميم أبواب باب محروق
٩,٦٠٣	-	- ترميم باب وصول الناصرية
١٠,٠٠٠	-	- ترميم مجراه المياه بعرب اليسار
٩,٠٠٠	٨٧	- مهمات جسر غربي در ولاية الفيوم
سنة ١١٧٦ الخراجية		
-	١٤٥	- بهاي سفينتين نقل غلال الحرمين
١,٥٠٠	١	- نولون أحمال الحرمين
-	٦٤	- مهمات ترميم عين مكة المكرمة
٩,٨٦٥	١	- ماهو في ترميم أود قلعة عجرد
١٨,٠٧٥	١	- مهمات ترميم مراكز الحسينية
٥,٢٠٠	-	- أجرة كشف جرف عزق

مصروفات لمدة عام واحد

وهي تلك المصروفات التي ورد ذكرها في إرسالية واحدة فقط، ولم يتم تكرارها منها ما خصص لإنعامات بعض الأشراف ولأهالي الحرمين ولشراء سفن^{٨٠} نقل الغلال، ولأحمال الحرمين، ولركوب أمير مكة، ولشراء حنطة وأرز وذخيرة لوالي جدة، وكذلك ما خصص في تعمیر قلعة المدينة المنورة^{٨١}، وعين مكة، وتعمير سدود بالإسكندرية وأبو قير، وتعمير أود كل من قلعة عجرود وعكامين ودلاه^{٨٢} قلعة مصر. وكذلك تعمير محلات وحلزون بسواقي ومجرى المياه بمصر القديمة وبعرب اليسار^{٨٣}، وتعمير جوامع ومحلات في السرايا العامرة وجسور بولاية الفيوم وقناطر بالغربية، وفي تعمير أبواب عزبان^{٨٤} ومحروق^{٨٥} والناصرية. هذا بجانب ما خصص من مبالغ لدفع ديون بعض الباشوات وكذلك دفع دية لعربان حرب، وما خصص من ودائع بالروزنامة لشراء سفن لوقف الخاسكية جديدة وقديمة^{٨٦}، أو لتبقى تحت حساب تعمير سدود.

ويتضح ذلك من خلال جدول موضحا المصروفات التي وردت في كل سنة من السنوات الخراجية للخزينة ولم يتم تكرارها في سنة أخرى.

المبلغ النقدي		المصروفات التي أنفقت لمدة عام واحد
كيس	نصف فضة	
سنة ١١٥٢ الخراجية		
٨٥	-	- سفينة أحمددي برسم نقل غلال الحرمين
٤	-	- أجرة سفينة ملاكي براي ركوب عبد الله اغا أمير مكة
٦٩	٢٣, ٦١٤	- مهمات تعمير وترميم قلعة المدينة المنورة
٢٣	٣, ٧٧٠	- إعلام قاضي عسكر وباقيه قاضي عسكر أفندي

٨٠. شراء سفن: قد أخذت البحرية المصرية تفقد الكثير من نشاطها وقوتها في النصف الثاني من ق ١٨م لضعف الدولة العثمانية من جهة ولاشتغال الولاة في الاضطرابات والأحداث الداخلية التي أوجدتها طوائف الجنود من جهة أخرى أدى ذلك إلى إهمال الصناعة فعز وجود العمال المتخصصون في صناعة السفن حتى أن السلطان كان يرسل من عنده السفائن تارة لنقل مال خراج مصر إلى الاسنانة وتارة لحراسة المراكب التجارية التي تنقل إليها البضائع والحاصلات، انظر: سعاد ماهر، البحرية في مصر الإسلامية، ص ١٤١-١٤٢.
٨١. قلعة المدينة المنورة: هي قلعة ينبع، وقد انشئت لحماية ولراحة الحجاج وكانت مصر هي المختصة بتزويد هذه القلعة بالجند من فرقة المتفرقة، انظر: الرشيدى، حسن الصفا و الإبتهاج، ص ٤٤.
٨٢. عكامين: أشخاص وظيفتهم وضع الأحمال وقيادتها والمحافظة عليها وإنزالها، والدلاه جنود الكشافة يجندون محليا وتدفع روايتهم من الإيرادات المحلية، انظر: سميرة فهمي، إمارة الحج، ص ١١٤.
٨٣. عرب اليسار: هي المنطقة إلى الجنوب الشرقي للقلعة وكان بها سواقي تأخذ منها الماء، انظر: عبد الغني، أوضح الإشارات، ص ١٢٤.
٨٤. باب عزب: أحد أبواب قلعة القاهرة وكان يعرف قديماً باب الإصطبل أو باب السلسلة أو باب الميدان ثم عرف بباب العزب نسبة إلى أوجاق طائفة عزبان ولا يزال موجوداً غير مستعمل بجوار باب القلعة العمومي وقد أشار اندريه ريمون إلى أن باب تعني معسكر فرقة. انظر: أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي، ص ١٥٨.
٨٥. باب المحروق: أحد أبواب القاهرة في سورها الشرقي انشأه السلطان صلاح الدين الأيوبي ٥٦٩هـ/ ١١٧٤م وكان يعرف بباب القراطين، انظر: الجبرتي، مظهر التقديس، ص ٢٤٣؛ جومار، وصف مدينة القاهرة، ص ١٦٥.
٨٦. وقف الخاسكية: لقد وجد بالعصر العثماني ما كان يعرف بوقف الخاسكية والخاسكية القديمة وبوقف الخاسكية المستجدة. وكان لكل وقف من هذه الأوقاف صرته الخاصة يتسلمها أمير الحج كل عام، والقديم يبدو أنه يرجع إلى العصر المملوكي ثم أقر في العصر العثماني. أما عن وقف الخاسكية المستجدة فقد استحدثت في العصر العثماني ويرجع تأسيسه إلى سنة ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨. انظر: سميرة فهمي، إمارة الحج، ص ٣٥٣-٣٥٦.

وكذلك انخفاض ما خصص لتنزيل قرية البيضاء والعكريشة بولاية البحيرة^{٧٨} من (٤) أكياس إلى كيسين وأيضاً انخفض المبلغ المخصص لزيادة أسعار حنطة جوليان في السنوات ١١٥٢، ١١٧٦، ١١٧٨ من (٧) أكياس إلى (٤) أكياس، وكذلك ما خصص لتعمير ترعة الإسكندرية الوارد في سنتي ١١٥٤، ١١٥٥ من (٥٠) كيساً إلى (٨) أكياس. ومن المصروفات التي ظل مبلغها ثابتاً: ما خصص لكل من أجرة أحمال زيت الحرمين ولتنزيل كشوفية حاكم جده خلال السنوات من ١١٧٦ إلى ١١٧٨ وكذلك ما خصص لمعتاد أمير الحاج سنتي ١١٧٦ و ١١٧٧، وما خصص لتعويض كشوفية وزير ضرب خاناه^{٧٩} في سنتي ١١٧٨، ١١٧٩.

وفيما يلي جدول يبين المصروفات غير الدائمة والمبلغ المخصص لكل منها.

٧٨. تنزيل قرية البيضاء والعكريشة: تنزيل ترد في حسابات الروزنامة بمعنى تخفيض الضرائب وهي تلك الضرائب الخاصة بقرية البيضاء من ضواحي الإسكندرية. والعكريشة من توابع ناحية الكريون بالبحيرة ووردت في تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ باسم العكريش وفي تاريخ سنة ١٢٦٠ باسمها الحالي، انظر: ليلي عبد اللطيف، الإدارة في مصر ص ٤٤٣؛ محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ص ٣١٨، ٤٢٣.

٧٩. كشوفية وزير: ضريبة سنوية يدفعها أرباب المناصب في مصر للخزينة نظير تعيينهم في مناصبهم وإيراداتهم منها: انظر: ليلي عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٤٥٤.

ومن خلال تتبعنا للمبالغ المخصصة لهذه المصروفات الدائمة نجد أن العديد من تلك المبالغ ظل ثابتاً خلال سنوات الإرسالية مثل ما خصص لعساكر جليان مكة وجدة، وللكلار السلطاني، ومرتبات در بندر سويس وإنعام كل من شيخ الحرم النبوي وأمير ينبع. ومنها ما زاد مبلغه من عام لآخر نتيجة لزيادة الأسعار كالمصروفات التي خصصت للكسوة الشريفة والتي كانت تعد في مصر وتصنع في أبهى أشكالها فزاد المبلغ المخصص لها من (٤) أكياس سنة ١١٥٢ إلى (٩) أكياس سنة ١١٧٨. وأيضاً زادت مساعدات أمير الحاج من (٥٠) كيساً إلى (٤٠٠) كيس هذا بالإضافة إلى الزيادة التي خصصت لأجرة نقل غلال الحرمين، ولشراء الشمع السكندري.

هذه المصروفات وما طرأ على بعضها من زيادة سنوية تُعطي لنا دلالة على سخاء العطاءات التي كانت تمنحها الدولة العثمانية للحرمين وعدم التقصير نحو الأماكن المقدسة. ويتضح ذلك من خلال مقارنة بين مخصصات الكلار السلطاني وثبات مقدارها خلال الأعوام من ١١٥٢ إلى ١١٧٨ في حين نجد تزايد ما خصص لمصروفات الحرمين بشكل ملحوظ ومستمر يواكب زيادة الأسعار والاستهلاك.

وأخيراً نرصد ملاحظتنا فيما خصص من إنفاقات لتعمير قلعة مويلح لخدمة الحجاج والتي اختلفت نقديتها من عام لآخر وإن كان أعلاها سنة ١١٥٢ (٢٨) كيساً ثم تباين المبلغ بين (١٣) و (٧) أكياس تبعاً لإحتياج القلعة من مهمات وتعمير.

المصروفات غير الدائمة

هي تلك المصروفات الواردة بوثائق الدراسة بصورة غير دائمة خلال سنوات الإرسالية منها ما ورد في أكثر من ثلاث سنوات ومنها ما ورد في سنتين فقط وقد تباين المبلغ المخصص لها زيادة ونقصاناً من إرسالية لأخرى ويتضح ذلك فيما يلي:

من المصروفات التي زاد المبلغ المخصص لها: ما صرف في تعمير سفارين در بندر سويس الواردة في السنوات ١١٥٢، ١١٥٤، ١١٥٥ والتي زاد مبلغها من (٩) إلى (٥٠) كيساً وكذلك زيادة ما خصص لتعمير قلعتي عجرود^{٧٥} ونخل^{٧٦} في السنوات ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٧٦ من (٣) إلى (٩) إلى (١٢) كيساً.

ومن المصروفات التي انخفض المبلغ المخصص لها: ما صرف في جراية سفن لأهالي الحرمين وعربان حرب^{٧٧} خلال السنوات ١١٥٢ ومن سنة ١١٧٦ إلى ١١٧٩ والتي نقص مبلغها من (٢٨) كيساً إلى كيس واحد بعدما كانت زيادته في بعض السنوات السابقة تصل إلى (١٦٩) كيساً.

٧٥. قلعة عجرود: في الطريق بين السويس والقاهرة. وقد أصلح بناؤها سليم الأول وأعيد تجديدها عام ١٠٠٥هـ. وكانت الخزينة المصرية في العصر العثماني تتكفل بتغطية مصروفات رجال الحرس لتلك القلعة. انظر الرشيد، حسن الصفا والإبتهاج، ص ٢١.

٧٦. قلعة نخل: وهي قلعة حصينة مربعة الشكل مبنية بالحجر النحيت ذات أبراج أنشأها السلطان الغوري وقد اعتنى السلاطين العثمانيون ونوابهم بتلك القلعة ونخل محطة هامة من محطات الحاج المصري. انظر: سميرة فهمي علي عمر، إمارة الحج، ص ١١٤.

٧٧. عربان حرب: قبيلة عربية كبيرة تنفرح إلى عدة بطون وديرة هذه القبيلة بطونها في المنطقة الممتدة من الحمرة شمالاً وشرقاً وغرباً إلى عسفان محطة قريبة من مكة. انظر: الدمرداشي، كتاب الدرّة المصانة، ص ٢٥٩.

١١٧٨	١١٧٧		١١٧٦		١١٥٥		١١٥٤		١١٥٢		المصرفوات الدائمة	٢
	كيس	نصف فضة										
٢٢	٢٢	١٦,٥٢١	٢٢	١٦,٥٢١	٢٢	١٦,٥٢١	٢٢	١٦,٥٢١	٢٢	١٦,٥٢١	عساكر جميلان محافظين مكة وجده	١
٦٦	٦٦	٦٥	٦٦	٦٥	٦٦	٦٥	٦٦	٦٥	٦٦	٦٥	الكلار العامرة عن ثمن أرز وسكر وعدس	٢
١٦	١٦	-	١٦	-	١٦	-	١٦	-	١٦	-	ساليانات قبودان بندر سويس	٣
٨	٨	-	٨	-	٨	-	٨	-	٨	-	إنعام شيخ الحرم النبوي	٤
٧	٧	٥,٠٠٠	٧	٥,٠٠٠	٧	٥,٠٠٠	٧	٥,٠٠٠	٧	٥,٠٠٠	إنعام شريف عبد المعين أمير ينبع	٥
٩	٩	٢٢,٠٤٥	٨	٦,٠٧٤	٦	٣,٤٩٠	٤	٢٠,٠٠٠	٤	-	مساعدة كسوة شريفه مع زيادة أسعار	٦
٤٠٠	-	١٩٠	١٦٠	-	١٥٠	-	١٣٠	-	٥٠	-	مساعدة أمير الحاج الشريف	٧
-	-	٣١	٣١	٥,٠٥٣	٩	٢٣,٩٣٤	٩	٢٣,٩٣٤	٩	٢٣,٩٣٤	زيادة أجرة شتران غلال الحرمين	٨
٢	٢	١٠,٦٢٣	٢	١٠,٦٢٣	٢	١٨,٩٦١	١	٨,٠٠٦	١	٥,٠٠٠	زيادة شمع سكلدري إلى الحرمين	٩
٢٨	٢٨	٥,٣٥٠	٢٨	٥,٣٥٠	-	-	٢٠	٨,٦٢٠	١٤	٢٤,٢٢٠	نهاي اسبوتي بياض مع مصاريف	١٠
٧	٧	٥,٤٤٠	٧	٥,٤٤٠	١٣	٩,٠٣٩	٧	٧,٤٤٢	٢٨	١١,٨٧٦	مهمات تجميع ومصاريف قلعة مويح	١١
-	-	٤,٠٠٠	-	٤,٠٠٠	-	٤,٠٠٠	-	٤,٠٠٠	-	٤,٠٠٠	في تنظيف سواقي ميري در مصر قديده	١٢

المصرفات الدائمة

وهي عبارة عن المصرفات التي كانت تنفق في أوجه متعددة مثل المرتبات التي كانت تصرف لعساكر جمليان محافظين مكة والمدينة، وساليانات قابودان بندر السويس^{٦٩} وكذلك في الإنعامات كالتي كانت تمنح لشيخ الحرم النبوي وأمير ينبع، وكذلك التي كانت تنفق أيضاً في المساعدات كالتي خصصت للكسوة الشريفة، ولأمير الحاج^{٧٠}، وكذلك لشراء شمع سكندري للحرمين، ولأجرة نقل غلال الحرمين هذا بالإضافة إلى ما خصص للكلار السلطاني عن ثمن سكر وأرز وعدس^{٧١}. وكذلك لشراء مواد بياض «اسبوتي»^{٧٢} للسفن وما كان يخصص لتعمير قلعة مويلح^(٧٣) لراحة الحجاج، وفي تنظيف السواقي الميري^{٧٤} بمصر القديمة لجريان الماء ووصولها إلى القلعة.

وفيما يلي جدول يوضح المصرفات الدائمة في سنوات الإرسالية ومبلغ كل منها.

٦٩. ساليانات قابودان بندر السويس: المرتبات السنوية التي كانت تصرف من الخزينة إلى قابودان ميناء السويس المسؤول على حماية شاطئ البحر الأحمر والذي كان عليه تقديم مائتي سفينة حمل الغلال المسافرة بين السويس وموانئ الحجاز، وكان يحصل على مبالغ إضافية من الخزينة لهذا الغرض بجانب ما يحصل عليه من مرتب سنوي من خزينة مصر ومرتبات عينية وعليق. انظر: الدمرداشي، كتاب الدرّة المصانة، ص ٤٧.
٧٠. مساعدة أمير الحاج: مبلغ بمثابة إعانة تعطى لأمير الحاج في ازدياد بسبب ارتفاع الأسعار الذي كان يطرد عاماً بعد عام. انظر: الرشيدى، حسن الصفا والابتهاج، ص ٢٣.
٧١. الكلار السلطاني: تلك الامدادات السنوية التي كانت ترسلها مصر إلى السلطنة العثمانية، وتسمى مون ومواد من الخزينة الإرسالية إلى المطايخ العامرة والكلار السلطاني باسطنبول، والتي كانت من اختصاص موظف يسمى «وكيل الخرج السلطاني» مرسل من اسطنبول وفي ق ١٨م تولى هذه الوظيفة الدفتردار ويقوم بتجميع الأرز والعدس والسكر وغيرها كضرائب على الأراضي الزراعية من المنتجين أو يقوم بشرائها بتمويل من الخزينة المصرية أو من ميزانية الإرسالية ومن أهم المنتجات المرسله للسلطان من مصر الأرز والعدس والسكر وغيرها مثل الأشربة والقهوة والصقور. فقد كان يتم جمع ١٥٠,٠٠٠ أردب أرز و ٢٠٠٠ قفص سكر و ٢٠٠,٠٠٠ أردب عدس.
- لزيد من التفاصيل عن الامدادات المرسله إلى الكلار السلطاني انظر دانيال كريسيوليوس وحمة عبد العزيز، «شحنة غلال مصرية»، ص ١١-٢٥.
٧٢. اسبوتي: لعلها تكون من الكلمة «سباتي» الإيطالية لون ألوان ورق اللعب وهو ما يسمى بالانكليزية «Spade» وبالفرنسية «pique»، انظر: انيس فريجة، معجم الألفاظ العامية، ص ٧٩.
٧٣. قلعة مويلح: تقع على شاطئ البحر الأحمر إلى الجنوب من المويلح وهي قلعة حصينة أنشأها السلطان سليم يجرسها بعض الجند الانكشارية لحمايتها وحراسة طريق الحاج وكانت الخزينة المصرية في العصر العثماني تتكفل بتغطية مصروفات رجال الحرس لتلك القلعة. كما كانت تخصص لها مبالغ من الخزينة الإرسالية لشراء مؤن وامدادات، انظر: الرشيدى، حسن الصفا و الابتهاج، ص ٤٢.
٧٤. السواقي الميري بمصر القديمة: وهي السواقي السلطانية التي كانت تخدم الحكام ورجال الدولة وهي سواقي حكومية ذات ملكية عامة وليست ملكاً لحاكم معين أو ورثة وكان يخصص لها من الأموال السلطانية سنويا لمزيد من التفاصيل، انظر: أوليا چلبى، سياحاته مصر، ص ٤٠١-٤٠٢؛ جيهان أحمد عمران، «وثيقة كشف على السواقي والمجرى السلطاني»، ص ١.

وأحياناً يكون ما يتم إنفاقه بأمر من الباشا العثماني من أجل تسديد عجز في الأبواب المقررة للخزينة الميري أو لمواجهة طلب في إنفاقات ملحة وغير متوقعة والتي يقرر الباشا أنها تقع على عاتق السلطان العثماني، وكما ورد في ما خصص لدية عربان حرب «بموجب بيولدي حسين باشا»^{٦٧}.

كما أشار كل من حسين أفندي واستيف أن استقطاع هذه المصروفات من الخزينة لم يكن قاصراً على سلطة السلطان أو الباشا العثماني بل كان أيضاً للبكوات المماليك وشيخ البلد دوراً في ق ١٨م وذلك من خلال وضع أيديهم على الأموال المقررة للخزينة السلطانية متعذرين بأعذار مختلفة، وكذلك بقوة سلطتهم في استصدار فرمانات من السلطان العثماني للإنفاق على مصروفات لمنفعتهم الخاصة، وتحميل الخزينة الإرسالية العديد من الإنفاقات التي كانت تخصم من المال الميري. ويتضح ذلك من خلال ما رصدته لنا الوثائق عن تلك المصروفات المتعددة التي خصصت للسدود والجسور والقناطر وكذلك في شراء السفن والخلع والذخيرة وإيجار السفن المطلوبة لنقل الغلال المرسله إلى الحرمين وغيرها من أوجه المصروفات التي اختلفت من إرسالية لأخرى. وفيما يلي جدول يوضح جملة مبلغ المصروفات الواردة في كل سنة من السنوات الخراجية المستقطعة من إجمالي مبلغ الخزينة.

إجمالي مبلغ المصروفات		السنة الخراجية
نصف فضة	كيس	
٤,٨٧٥	٥٩٨	١١٥٢
١٦,٤٢٧	٧٦٦	١١٥٤
٨,٧٤٣	٦٣٩	١١٥٥
١٤,٩٩٧	١٣٨٣	١١٧٦
٢٢,٣٣٧	١٠١٩	١١٧٧
٢٤,٦١٥	٨٧٣	١١٧٨
١٣,١٩٩	١٦٨	١١٧٩

أوجه المصروفات المتنوعة والتكلفة المخصصة لكل منها

من خلال أوجه المصروفات المتنوعة والتي تم استقطاعها من إجمالي مبلغ الخزينة عن السنوات الخراجية الواردة بوثائق الدراسة نجد أنها تنقسم إلى مصروفات دائمة في جميع السنوات - عدا سنة ١١٧٩^{٦٨} - وأخرى غير دائمة وثالثها مصروفات وردت في عام واحد فقط ونتناول كل من هذه المصروفات على حده.

٦٧. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

٦٨. إن المصاريف الواردة في إرسالية سنة ١١٧٩ الخراجية لم يزد عددها عن خمسة عناصر فقط.

ومما سبق يتضح أن هذا النوع من الضرائب الجديدة والمفروضة على مصادر الدخل لإكمال العجز في الخزينة الإرسالية قد أصبح بمرور السنوات خلال ق ١٢هـ/ ١٨م جزءاً أساسياً من المال السلطاني مما انعكس سلباً على الفلاح المصري والمليتمين وأثقل كاهلهم بالأعباء المالية وذلك بجانب المال الميري المفروض عليهم مما دفع الفلاحين إلى هجر قراهم وعجز المليتمين عن سداد أموالهم الأميرية وضياع هيبتهم لدى الإدارة مما كان سبباً في انهيار نظام الإلتزام في نهاية ق ١٨م^{٦٢}.

أما عن «بقية مصرف جوليان»^{٦٣} والذي شكل أحد عناصر خزينة إرسالتي ١١٧٦، ١١٧٧ الخراجيتين - وكما توضح الوثائق - أنه كان مبلغاً مضافاً إلى المبلغ الباقي من الخزينة الإرسالية خلال سنوات ١١٥٢، ١١٥٥، ١١٥٤ الخراجية وبنفس مقداره النقدي (٤) أكياس و (٧٩٤، ١٤) نصف فضة ثم أصبح بمرور السنوات جزءاً من عناصر الخزينة.

المصرفات

ورد بوثائق الدراسة تفصيل دقيق لأوجه المصرفات التي أنفقت من إجمالي مبلغ الخزينة والتي وردت بعد العبارات التي تؤكد إنها أنفقت بناءً على أوامر وفرمانات وخطوط شريفة من السلطان العثماني، أو من خلال أوامر وبيورلديات الباشا العثماني في مصر مع تحديد إجمالي مبلغ المصرفات.

ويتضح ذلك من العبارة التالية:

«منها المصاريف بموجب خطوط همايون شريفة وأوامر منيفة وفرمانات وبيورلديات حضرة مولانا.. كيس

وكسور.. نصفاً فضة بيان ذلك ما هو... وما هو... باقي المصاريف المذكورة أعلاه»^{٦٤}.

وقد أوضح كل من حسين أفندي الروزنامجي واستيف^{٦٥} عن مصرفات الخزينة الإرسالية أن ما تقرر إنفاقه من مبلغ الخزينة هو ما أمرت الحكومة العثمانية بخصم نفقة إضافية منه كالزيادة في مقررات الحج والحرمين، وهذا ما وجدناه بوضوح في وثائق الدراسة عن تلك الزيادات التي رصدت في ما ينخص الحرمين من مساعدات لأمير الحاج وكسوة شريفة وشراء الشمع والسفن، ونقل الغلال وغيرها من الاحتياجات «بموجب خط شريف»^{٦٦}.

٦٢. لمزيد من التفاصيل عن أحوال الفلاح والمليتمين في ق ١٨م انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري، ص ١٣٩-١٤٣.

٦٣. فرقة جوليان: كان أفراد هذه الفرقة من الفرسان الذين اشتركوا مع السلطان سليم الأول في فتح مصر وكانت مهمتهم توطيد الأمن في الأقاليم، وإذا عرض إحلال مكان أحد عن هذه الطائفة - أو سائر الطوائف الأخرى - فينبغي ذكر سبب الإبدال ورقم البلوك بالشرح والتفصيل. وأن الأشخاص الذين يرسلون مكان هؤلاء ينبغي تسجيلهم في دفاتر الأبواب العالية كل في مكان محلوله وفي نفس بلوكه. انظر: قانون نامه، الذي أصدره السلطان القانوني، ص ٩-١٢.

٦٤. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤ ورقم ١٥٦، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٦.

٦٥. حسين أفندي الروزنامجي، «مصر عند مفترق الطرق»، ص ١٥؛ استيف، «النظام المالي والإداري»، ص ٢٥٧-٢٥٩.

٦٦. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩.

ويتضح ذلك من خلال النصين التاليين:

«إن مال الخزينة الإرسالية لطرف السلطنة العلية... عن معتاد ومستجد ومضاف جديد في سنة (١١٧٤) وبقية مصرف جوليان وبقية النولون وأجره شتران غلال الحرمين عن سنة (١١٧٤) ومال الجوالي عن سنة (١١٧٦) ومرتجع ذمة المرحوم أبو بكر باشا محافظ مصر»^{٥٤}.

«إن مال الخزينة الإرسالية لطرف السلطنة العلية... عن معتاد قديم ومستجد ومضاف وعن مرتجع نولون وأجرة شتران غلال الحرمين الشريفين إلى غاية سنة (١١٧٩)»^{٥٥}.

وقد ورد بنص الوثائق تحديد مبلغ كل عنصر من عناصر مفردات الخزينة بعد تحديد إجمالي مبلغ الخزينة وفيما يلي جدول يبين المبلغ المخصص لعناصر الإرسالية الواردة تفصيلاً وإجمالاً في وثائق الدراسة.

سنة ١١٧٨ الخراجية		سنة ١١٧٧ الخراجية		سنة ١١٧٦ الخراجية		عناصر الإرسالية
كيس	نصف فضة	كيس	نصف فضة	كيس	نصف فضة	
١٥٦٩	٢١,٧٤٢	١٤١٥	٦,٩٤٨	١٤١٥	٦,٩٤٨	ثمن معتاد وقديم ومستجد
		١٥٠	-	١٥٠	-	مضاف جديد سنة ١١٧٤
		٥٦٤	١٤,٧٩٤	٤	١٤,٧٩٤	بقية مصرف جوليان
		٥٨٦٢	١٧,١١٠	٥٧٦٢	١٧,١١٠	مال الجوالي
٦١٢٨٢	٦,٧٨٦	٦٠٩٩	١٥,٠٠٠	٥٩١٣٧	١٩,٧٣٨	بقية النولون وأجرة شتران غلال الحرمين
				٣٢	-	مرتجع ذمة أبو بكر باشا
١٨٥٢	٣,٥٢٨	١٧٣٢	٣,٨٥٢	١٨٠٢	٨,٥٩٠	إجمالي (مبلغ الخزينة)

ومن خلال عناصر مفردات الخزينة الواردة في بعض وثائق الدراسة نجد أن أحد عناصرها كان مبلغ «مضاف جديد» والذي أصبح يشكل جزءاً أساسياً من عناصر الخزينة في أواخر النصف الثاني من ق ١٢هـ/ ١٨م بمقداره الثابت (١٥٠) كيس عن مضاف سنة ١١٧٤ بعد أن كان هذا المضاف مضافاً لإجمالي مبلغ الخزينة كما ورد في إرسالية سنة ١١٥٥ الخراجية والتي أضيف إلى إجمالي مبلغها «مضاف جديد سنة ١١٥٥» بمقدار (١٤٦) كيس وكسور (١٢,٨٩٣) نصف فضة.

٥٤. الصيغة الخاصة بمفردات خزينة سنة ١١٧٦ سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٥ رجب ١١٧٩.

٥٥. الصيغة الخاصة بمفردات خزينة سنة ١١٧٨، سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

٥٦. عن سنة ١١٧٧.

٥٧. عن سنة ١١٧٦.

٥٨. عن سنة ١١٧٦.

٥٩. عن سنة ١١٧٤.

٦٠. عن سنة ١١٧٥.

٦١. عن سنة ١١٧٩.

وصل عددها إلى إثني عشر في عهد خسرو باشا والي مصر (٩٤١هـ/ ١٥٣٥م - ٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م) لم يقبل السلطان سليمان الأربعة أحمال الزائدة وأبقاها على باب الديوان مدة شهر خشية أن تكون قد أخذت من أربابها بالظلم، ولم يدخلها في خزائنه وأمر بصرفها في أمور أخرى^{٥٠}.

مفردات الخزينة الإرسالية ومبلغ كل منها

ورد في بعض وثائق الدراسة وخاصة التي ترجع لأواخر ١٢هـ/ ١٨م عن مال الخزينة في السنوات ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨ الخراجية تحديداً للمفردات التي تتكون منها هذه الأموال، وهذا التحديد يمكن أن نعتبره نموذجاً أكثر تطوراً وتفصيلاً في صياغة نص الوثيقة عن تلك الفترة التي سبقتها ولم يرد بها تدوين لعناصر مفردات إجمالي الخزينة في نص الوثيقة حيث اكتفى فيها بإجمالي الخزينة فقط وهذا التفصيل يعطي لنا صورة أكثر دقة وتوضيحاً لموارد وعناصر الإيرادات التي تكونت منها الخزينة العامة - وفقاً لنصوص الوثائق - عن هذه الفترة وبالتحديد في السنوات ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨ الخراجية.

هذا التحديد لمفردات الخزينة قد ورد أكثر تفصيلاً في سنتي ١١٧٦، ١١٧٧ الخراجيتين^{٥١} على النحو التالي: «عن ثمن معتاد قديم ومستجد» وهو ما يمثل المقدار المحصل والمقرر للسلطان العثماني من المال الميري في مصر، ويليه مال المضاف الجديد محدداً سنة اضافته يلي ذلك الفائض المتبقى من بعض إيرادات ومصروفات مالية مصر عن السنة الخراجية المرسل عنها، وهو ما تبقى من «مال الجوالي» وهي عبارة عن الأموال التي قد فرضت على أهل الذمة والتي كانت تخصص إيراداتها لمصاريف متعددة في مصر والباقي كان لمصلحة الباشا العثماني وظل ذلك إلى أن وضع السلطان محمود الأول سنة ١١٤٧هـ/ ١٧٣٥م نظاماً جعل من خلاله فائض أموال الجوالي لمصلحة الخزينة السلطانية^{٥٢}. هذا بجانب ما تبقى من مصروفات فرقة جوليان. إضافة إلى ما تبقى مما كان مخصصاً لأجرة السفن والأحمال لنقل غلال الحرمين مع تحديد السنة المتبقى عنها هذا المال. مضافاً لهذه المفردات ما كان يرسل للخزينة السلطانية من أموال مرتجعة كالتالي كانت في ذمم بعض الباشوات المتوفين - مع تحديد اسم الباشا - والتي اعتبرت جزءاً من عناصر إرسالية سنة ١١٧٦ الخراجية دون سنة ١١٧٧ الخراجية.

أما خزينة إرسالية سنة ١١٧٨ الخراجية^{٥٣} فقد جاءت عناصر مفرداتها مجملة في عنصرين: الأول عن «معتاد ومستجد ومضاف» دون تحديد سنة مال المضاف - وإن كان من المرجح أنه مضاف سنة ١١٧٤ - والثاني يشتمل على «مرتجع نولون وأجره شتران غلال الحرمين» محدداً السنة المطلوب عنها.

٥٠. ابن زنبيل، آخرة المالك، ص ٢٩١.

٥١. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩.

٥٢. عبد الحميد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية، ص ٢٠٢-٢٠٣.

٥٣. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

وفيما يلي جدول يوضح المبلغ الإجمالي للإرسالية في كل سنة من السنوات الخراجية الواردة في وثائق الدراسة، وما أضيف إليه من مال مضاف جديد محددًا سنة المضاف ومبلغه النقدي.

إجمالي مبلغ الخزينة		السنة الخراجية
كيس	نصف فضة	
١٢٦٨	١٩,٠٥٥	١١٥٢
١٢٦٨	١٩,٠٥٥	١١٥٤
١٢٦٨	١٩,٠٥٥	١١٥٥
+	+	+
١٤٦	١٢,٨٩٣	مضاف سنة ١١٥٥
————	————	————
١٤١٥	٦,٩٤٨	الإجمالي
١٨٠٢	٨,٥٩٠	١١٧٦
١٧٣٢	٣,٨٥٢	١١٧٧
١٨٥٢	٣,٥٢٨	١١٧٨
١٠٠٧	٧,٤٢٧	١١٧٩

وبالرجوع إلى بعض دفاتر الروزنامة المتاحة بدار الوثائق المدون بها واردات ومصاريف الخزينة المصرية خلال ق ١٢ هـ والمدون بها أيضاً إجمالي مبلغ الإرسالية وبالتحديد دفتر واردات الخزينة لسنة ١١١١ هـ^{٤٨}، ودفتر مصاريف خزينة مصر لسنة ١١٣٦ هـ^{٤٩}، نجد أن إجمالي مبلغ الخزينة المدون في هذين الدفترين هو نفس الإجمالي المذكور في وثائق الدراسة خلال سنوات الإرسالية ١١٥٢، ١١٥٤، ١١٥٥ فربما كان مبلغ الخزينة بنفس مقداره خلال النصف الأول من ق ١٢ هـ وهو (١٢٦٨) كيس وكسور (١٩,٠٥٥) نصف فضة إلا أنه سنة ١١٥٥ تم إضافة مضاف جديد لزيادة مبلغ الخزينة بمقدار (١٤٦) كيس وكسور (١٢,٨٩٣) نصف فضة، أما النصف الثاني من ق ١٢ هـ تعرض مبلغ الخزينة للزيادة والنقصان - وكما يتضح من وثائق الدراسة - كان أعلاها سنة ١١٧٨ وأدناها سنة ١١٧٩.

ونشير أن السنوات الأولى من العصر العثماني قد شهدت تعفف السلاطين العثمانيين عن قبول أي زيادة في الأموال المرسلة إليهم من الخزينة المصرية، ويتضح ذلك من رواية ابن زنبيل الرمال عن ضبط الأموال المرسلة إلى إسطنبول بعد صدور قانون نامه مصر وحرص السلطان سليمان القانوني على ألا يزيد المال المرسل عن ثمانية أحمال، وعندما

٤٨. دفتر واردات إلى الخزينة العامرة من أقلام ١١١١ هـ محاسبة (كود ١٤٤٣٧-٣٠٠١) انظر: لوحة رقم (١).

٤٩. دفتر إيرادات ومصاريف مصر في زمان دستور محمد باشا من أول توت الواقعة في ٢٠ الحجة ١١٣٦ محاسبة (كود ١٤٤٣٩-٣٠٠١) انظر: لوحة رقم (٢).

مبلغ إجمالي الخزينة الإرسالية

قد ورد في وثائق الدراسة تحديد لمبلغ إجمالي الخزينة بالأكياس المصرية التي عبرة كل كيس خمسة وعشرين ألف نصف فضة وما يمكن أن يزيد عليها من أنصاف الفضة^{٤١}. كما ورد في عبارة: «جملتها من الأكياس المصرية التي عبرة كل كيس منها خمسة وعشرون ألف نصف فضة.. كيساً و (زيادة على ذلك) ٤١... نصفاً فضة»^{٤٢}.

وعند صدور خط شريف من السلطان العثماني بإضافة مال جديد لزيادة المبلغ الإجمالي للخبزينة يرد بنص الوثيقة المبلغ المحدد لهذا المضاف الجديد وسنة الإضافة، وكما ورد بنص الوثيقة مضاف جديد سنة ١١٥٥، ثم يرد إجمالي مبلغ الإرسالية مضافاً إليه مبلغ المضاف الجديد. وكما ورد في النص التالي:

«جملتها من الأكياس المصرية... يضاف إلى ذلك مضاف مال جديد سنة (١١٥٥) ورد موجب خط همايون وقدره... كيساً و... نصف فضة يكون جميعاً من الأكياس الموصوفة... كيس و... نصفاً فضة»^{٤٣}.

والمال المضاف الجديد يقصد به تلك الزيادات التي كانت تفرض على أهم مصادر الدخل في مصر من أراضي وجمارك وكشوفية مناصب لمواجهة النقص الذي كان يظهر في إيرادات الخزينة الإرسالية. ونشير أن أول مضاف عرف في مصر كان مضافاً سنة ١٠٧٤هـ/ ١٦٦٤م خلال ولاية إبراهيم باشا (١٠٧١-١٠٧٤هـ)^{٤٤} وكان أبرز تلك المضافات خلال ق ١٢هـ مضاف سنة ١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م أثناء ولاية إسماعيل باشا (١١٠٧-١١٠٩هـ) ومضاف سنة ١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م أثناء ولاية يحيى باشا (١١٥٤-١١٥٦هـ) ومضاف سنة ١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م لعله يكون أثناء ولاية مصطفى باشا (١١٧٣-١١٧٤هـ) أو أحمد باشا كامل (١١٧٤-١١٧٥هـ). وقد كان مقدار هذه الزيادة بإضافة مضاف صيفي بقيمة ألف نصف فضة على كل كيس نقدي يحوي خمسة وعشرين ألف نصف فضة من إيراد مصر لتكملة كسر الخزينة العامة^{٤٥}.

ونشير إلى أن فرض هذه المضافات كان بمثابة نوع من الضرائب الإضافية على موارد مصر كالأراضي التي شكلت عبء على الفلاح المصري حتى عم تعبير «مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم»^{٤٦} وما ذكره الرحالة التركي أوليا جلبي عن الأموال السلطانية التي تتكون من الدماء وتحصل بالدماء^{٤٧}.

٤٠. نصف فضة: نقد مصري قليل الثمن واختلف سعره باختلاف السنوات وقد عرف العثمانيون هذه العملة المصرية باسم «البارة» ونظراً لتساؤل قيمة الأنصاف كانت توضع في أكياس تيسيراً للإجراءات العدد في عمليات البيع والشراء أو عند تحصيل الأموال الحكومية وكانت قيمة الكيس المصري ٢٥,٠٠٠ نصف فضة كما أن الألف قطعة من هذه الأنصاف كان يوضع في قراطيس ورقية وعرفت بعض الأنصاف الفضية بلفظ «ديواني» أي الكاملة انظر: أحمد السيد الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص ٨٤-٨٨.

٤١. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩، ت ٣ رجب ١١٧٩.

٤٢. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤.

٤٣. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧، ت ٨ جماد آخر ١١٥٧.

٤٤. إبراهيم باشا كان يعرف في مصر بشيطان إبراهيم وفي اسطنبول بملك إبراهيم باشا انظر: ابن الوكيل، تحفة الأحاب، ص ١٤٢-١٤٣.

٤٥. لمزيد من التفاصيل عن المضاف الجديد انظر: الدمرداشي، كتاب الدررة المصانة، ١٩٨٩، ص ٢٦، ٢٨؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري، ص ١٢٧-١٢٨؛ ليلي عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٣٦٢.

٤٦. عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري، ص ١٢٧.

٤٧. أوليا جلبي، سياحته مصر، ص ٥٢٢.

ثم وردت عبارات موضحة اسم الباشا العثماني المطلوبة في زمنه الإرسالية مع تحديد السنة الخراجية الواجبة عنها وذلك فيما يلي:

«المطلوبة في زمن تصرف مولانا الوزير ... محافظ مصر المحروسة سابقاً (المشار إليه) (٣٧) الواجب سنة ... الخراجية»^{٣٨}.

وتشير أن ربط الخزينة الإرسالية بالشهور القبطية التي تبدأ من شهر توت (وهو يعادل شهر سبتمبر الميلادي) قد تم في ولاية إبراهيم باشا الوزير (١٠٨١-١٠٨٣ هـ)^{٣٩}.

وفيما يلي جدول يبين من واقع الوثائق اسم كل من الباشا العثماني المطلوبة في زمنه الإرسالية واسم الباشا المرسل في ولايته، والسنة الخراجية الواجب عنها الإرسال، والسنة الهجرية التي تم فيها إرسال الخزينة إلى الباب العالي.

السنة الهجرية	السنة الخراجية	الباشا المرسل في ولايته الإرسالية	الباشا المطلوبة في زمنه الإرسالية
١١٥٤	١١٥٢	علي باشا (١١٥٣-١١٥٤)	سليمان باشا (١١٥٢-١١٥٣)
١١٥٦	١١٥٤	يحيى باشا	يحيى باشا (١١٥٤-١١٥٦)
١١٥٧	١١٥٥	محمد باشا (١١٥٧-١١٥٩)	يحيى باشا
١١٧٩	١١٧٦ ١١٧٧	حمزة باشا (١١٧٩-١١٨٠)	حسن باشا (١١٧٧-١١٧٩)
١١٨١	١١٧٨ ١١٧٩	محمد باشا (١١٨١-١١٨٢)	حسن باشا حمزة باشا (١١٧٩-١١٨٠)

٣٧. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢، ت ٦ شعبان ١١٨١.

٣٨. سجل ١، وثيقة رقم ٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤.

٣٩. ابن الوكيل، تحفة الأجباب، ص ١٤٩.

ويتضح ذلك من خلال العبارة التالية:

«بعد أن تحرر بإملاء فخر أرباب الأقلام عمدة أصحاب الأرقام الفخام الأمير... الرزنامجي بالديوان العالي حالاً... التحرير والإملاء والبيان المرعيات»^{٢٨}.

وعندما يتقرر إرسال إرساليين معاً يقوم الرزنامجي بإملاء بيانات الإرسالية الثانية بعد الانتهاء من الإرسالية الأولى، وكما ورد في إرساليتي سنة ١١٧٦، ١١٧٧ الخراجيتين حيث تم إرسالهما معاً سنة ١١٧٩، وأيضاً إرساليتي سنة ١١٧٨، ١١٧٩ الخراجيتين سنة ١١٨١.

وكما ورد في العبارة التالية:

«بعد أن تحرر بإملاء فخر أرباب الأرقام... الأمير... الرزنامجي... وتحرر أيضاً بإملاء... الرزنامجي... الإملاء والبيان المرعيين»^{٢٩}.

ومن أسماء الرزنامجية الواردة في وثائق الدراسة كل من:

- عبد الله أفندي الذي أملى بيانات إرسالية سنة ١١٥٢ الخراجية المرسلة في سنة ١١٥٤ هـ^{٣٠}.
- إبراهيم أفندي الذي أملى بيانات كل من إرسالية سنة ١١٥٤ الخراجية المرسلة في سنة ١١٥٦ هـ^{٣١} وإرسالية سنة ١١٥٥ الخراجية المرسلة في سنة ١١٥٧ هـ^{٣٢}.
- إسماعيل أفندي الذي أملى بيانات إرسالية سنة ١١٧٦ و ١١٧٧ الخراجيين المرسلتين سنة ١١٧٩ هـ^{٣٣}، وأيضاً بيانات إرساليتي سنة ١١٧٨ و ١١٧٩ الخراجيتين المرسلتين سنة ١١٨١ هـ^{٣٤}.

الخبزينة الإرسالية

وردت الإشارة إلى الأموال المرسلة إلى السلطان العثماني في إسطنبول بوثائق الدراسة بعبارة «الخبزينة العامة الإرسالية إلى الأبواب الشريفة الخنكارية خلد الله ملك مليكها إلى يوم الدين»^{٣٥} أو «أن مال الخبزينة الإرسالية لطرف السلطنة العلية»^{٣٦}.

- ٢٨. سجل ٢، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.
- ٢٩. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩ ورقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.
- ٣٠. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦، ٧، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤.
- ٣١. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.
- ٣٢. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.
- ٣٣. سجل ١، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩.
- ٣٤. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.
- ٣٥. سجل ٢، وثيقة رقم ٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤، ورقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٦.
- ٣٦. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩، ت ٣ رجب ١١٧٩، ورقم ١٥٢، ص ١١٢، ت ٦ شعبان ١١٨١.

دراسة الأجزاء الداخلية للوثائق

افتتاحية الوثائق

بدأت وثائق الدراسة بالمكان الذي عُقد فيه المجلس الشرعي لإرسال الخزينة إلى الباب العالي بالعادية بمصر وبالتحديد في صيوان صاري عسكر الخزينة. وكما ورد في العبارة التالية «هو أنه بمجلس الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف صانه المولى اللطيف عن التبديل والتحريف المعقود بالعادية بمصر المحمية بصيوان صاري عسكر الخزينة العامة»^{٢٤}.

الحاضرون المجلس الشرعي

كان يتشكل مجلس حضور إرسال الخزينة من أعضاء الديوان العالي وعلى رأسهم الباشا العثماني أو كتخداه باعتباره المسؤول عن تسليم أموال الخزينة إلى صاري عسكر لإرسالها إلى إستانبول وذلك في وجود قاضي القضاة أو نائبة بالإضافة إلى مجموعة من كبار موظفي الدولة الوارد ذكر أسمائهم من قابجي باشا، ودفتردار مصر، وسردار الخزينة، وشهر حوالة، والروزنامجي وبعض معاونيه من ثاني خليفة وكسدار وشاجرت الروزنامة. هذا بجانب حضور مجموعة من كبار الأمراء المماليك مثل زعيم مصر وحضور رؤساء الفرق العسكرية وبعض موظفي الديوان من الترجمان وكاتب الحوالة. وذلك كما ورد في عبارة:

«لدى مولانا النائب بحضرة... وغيرهم ممن يطول ذكرهم»^{٢٥}.

«بمعرفة... الوزير ومولانا قاضي الديوان... بحضرة... كل من... وغيرهم ممن يطول ذكرهم دام توقيهم أمين»^{٢٦}

إملاء بيانات الخزينة

خلال انعقاد مجلس الديوان يتم إملاء بيانات الخزينة الإرسالية بمعرفة الروزنامجي باعتباره رئيس وكبير أفندية الخزينة والمسؤول عن إدارة مالية مصر وتحصيل الأموال الأميرية وصرفها في مصارفها، فيقوم بتقديم البيانات المطلوبة عن تشهيل الخزينة المرسله للباب العالي من واقع دفاتره المالية^{٢٧}.

٢٤. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢، ت ٦ شعبان ١١٨١.

٢٥. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤.

٢٦. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

٢٧. لمزيد من التفاصيل عن مهام الروزنامجي انظر: حسين أفندي الروزنامجي، مصر عند مفرق الطرق، ص ٢٥-٢٦.

تمسك يحمل اسمه وختمه، وذلك عن عشور أصناف بهار، وحلوان قرى، وخلع عساكر وغير ذلك عن المدة الخراجية لفترة ولايته^{٢١} يرد بنص الوثيقة تعهد من الباشا وإعتراف شرعي بدفع المبلغ المتأخر في ذمته إلى الدولة العلية عن إرسالية الخزينة العامة وذلك عن بعض السنوات الخراجية المطلوب دفعها للخزينة لإبراء ذمته لجهة الميري من المال المتبقى عليها.

يتناول البحث دراسة تشمل على العناصر الداخلية لخمس وثائق للخزينة الإرسالية^{٢٢} العامة المدونة بسجلات الديوان العالي^{٢٣} بدار الوثائق القومية والتي تنحصر تواريخها في ق ١٢هـ/ ١٨م في الفترة من (٥ ربيع الثاني هـ/ ٢٠ يونيو ١٧٢١م) إلى (٦ شعبان ١١٨١هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٧٦٧م) وتوضح رؤية تفصيلية عن انعقاد مجلس الديوان العالي لتسليم الخزنة العامة إلى سردار الخزينة لإرسالها إلى السلطان العثماني في إسطنبول، وذلك من خلال الحاضرين لهذا المجلس من كبار موظفي الديوان والروناجمي المسؤول عن إملاء بيانات الخزينة من الدفاتر المالية، وتحديد اسم الباشا العثماني المطلوبة في زمنه الخزينة، والسنة الخراجية الواجب إرسالها مع بيان مبلغ إجمالي الخزينة والمصروفات المستقطعة منه، وتحديد المبلغ الباقي من الخزينة سواء المرسل منه نقداً أو المرسل على هيئة وصولات لبعض الوزراء والأمراء المماليك والذي يتم تسليمه إلى سردار الخزينة خلال مجلس الديوان وفي حضور قادة الفرق العسكرية وتعهد بحمل الخزينة وحفظها وحراستها إلى أن يسلمها إلى من له ولاية تسلمها في إسطنبول، وأن يحضر سردار الخزينة ما يثبت بوصولها إلى الباب العالي.

ويتضمن البحث دراسة الأجزاء الداخلية للوثائق مع نشر نموذج منها تم اختياره لاحتوائه على ما يبين إرسال خزنتين معاً لستي ١١٧٦ و ١١٧٧ الخراجيتين المرسلتين سنة ١١٧٩ الهجرية، كما يحوي تفصيلاً دقيقاً للمفردات التي يتكون منها إجمالي مبلغ خزينة الإرساليتين بالإضافة إلى المصروفات المستقطعة من إجمالي المبلغ.

٢١. لمزيد من التفاصيل عن إيرادات الباشا العثماني وعوائده كما رتبها السلطان سليم انظر إجابة حسين أفندي الروناجمي عن ذلك : محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير، ص ٤٧.

٢٢. وثائق الدراسة هي ما يلي:

- الديوان العالي، سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع الثاني ١١٥٤هـ/ ٢٠ يونيو ١٧٤١م
- الديوان العالي، سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جمادى الأولى ١١٥٦هـ/ ١٠ يوليو ١٧٤٣م.
- الديوان العالي، سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جمادى الآخر ١١٥٧هـ/ ٢٩ يوليو ١٧٤٤م.
- الديوان العالي، سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩هـ/ ١٦ ديسمبر ١٧٦٥م.
- الديوان العالي، سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٧٦٧م.

٢٣. ما تبقى الآن من سجلات محاضر جلسات الديوان العالي يرجع إلى ق ١٨م فقط وهما:

- سجل رقم ١ من سنة (١١٥٤هـ/ ١٧٤١م) إلى (١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م).
- سجل رقم ٢ من سنة (١١٧٧هـ/ ١٧٦٣م) إلى (١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م).

وقد ظلت هذه الاحتفالية الرسمية لسفر الخزينة قائمة طوال العصر العثماني وإلى سنة ١١٨٠هـ/١٧٦٧م، وكما أشار الجبرتي «وهي آخر خزينة رأيناها سافرت إلى اسلامبول على الوضع القديم»^{١٦} حيث أُبطل الإحتفال بإرسال الخزينة لما أصاب الدولة العثمانية من الوهن. ومن خلال وثائق محاضر جلسات الديوان العالي نجد أن آخر وثيقة تحوي اجتماع الديوان بالعدلية^{١٧} لإرسال الخزينة مؤرخة في ٦ شعبان ١١٨١هـ، ولم ترد بعد هذا التاريخ وثائق تشير لاجتماع الديوان لإرسال الخزينة في سجل الديوان العالي في الفترة من (١١٧٧هـ/١٧٦٣م) إلى (١٢١٩هـ/١٨٠٤م).

وهنا تطرح تساؤلاً عن الكيفية التي كانت تُرسل بها الخزينة وخاصة بعد الوضع القديم الذي أشار إليه الجبرتي. هذا التساؤل قد أجاب عليه «استيف»^{١٨} بأن الفترة السابقة لمجيء الحملة الفرنسية على مصر كانت مبالغ الخزينة لا ترسل إلى الباب العالي إلا إذا أرسل أحد الأغوات لتحصيلها، والذي كان يبعث مرة واحدة كل ثلاث سنوات لتحصيل المبالغ النقدية التي تراكمت عن هذه المدة، ولم يكن يصحب قدومه أو رحيله أي ضحيج ويتسلم من الباشا المبلغ المرسل في حضور قاضي القضاة على أن يتخذ الأغا بنفسه الوسائل التي تناسبه لتأمين عودته إلى إسطنبول^{١٩}. وبجانب ما أشار إليه «استيف» عن كيفية إرسال الخزينة بعد عام ١١٨١هـ، ربما تكون هناك وسيلة أخرى وهي من خلال إبراء ذمة باشوات مصر عن المال المتأخر عليهم لجهة الميري، وذلك بدفعة للباب العالي كخزينة إرسالية لتسديد المبالغ المفروضة على الخزينة المصرية للسلطان العثماني، وهي ما وجدناه من خلال وثائق محاسبة الباشا العثماني المقيمة في محاضر جلسات الديوان العالي من سنة ١١٩٢هـ إلى ١٢٠٥هـ^{٢٠} حيث تضمنت نصوصها إبراء ذمة الباشا الذي انتهت مدة ولايته لمصر وبعد محاسبته خلال اجتماع منعقد للديوان العالي بمكان سكنه وبإملاء الروزنامجي محددًا ما دخل في عهدة الباشا من المال الميري، و ما تبقى عليه لجهة ديوان الروزنامة والمكتب به

١٦. الجبرتي، عجائب الآثار، ح-٣، ص ٣١٤.

١٧. العدلية هي أول محطة يستريح بها الخارجون من مصر إلى الشام والحجاز بطريق البر ويمثل مكانها اليوم المنطقة المحيطة بقبة العادل طومان باي (أثر رقم ٢ بتاريخ ٩٠٦هـ/١٥٠١م) لهذا سميت بالعدلية وكان السلطان العادل قد أقام بجوار القبة مجموعة إنشائية عظيمة تضم خانقاه للصوفية ومسجد وسبيل وخان عظيم به ٢٠٠ غرفة وسواقي وغيرها من المباني اندثر جميعها وبقيت القبة للآن وهي الواقعة على يسار المار في طريق صلاح سالم. انظر: ابن الوكيل، تحفة الأحباب، ص ١٢٢.

١٨. استيف، «النظام المالي والإداري»، ص ٢٦١.

١٩. عمر طوسون، كتاب مالية مصر، ص ١١٤.

٢٠. الوثائق التي تم الرجوع إليها عن محاسبة الباشا العثماني بالسجل رقم ٢ للديوان العالي وهي ما يلي:

- وثيقة رقم ٣٠٣، ص ٢١١-٢١٢، ت ٢٨ جمادى الثاني ١١٩٢ (محاسبة عزت محمد باشا ١١٩٠-١١٩١).

- وثيقة رقم ٣٦٢، ص ٥٤٣-٥٤٤، ت ٢٩ شعبان ١١٩٦ (محاسبة محمد باشا ١١٩٥-١١٩٦).

- وثيقة رقم ٤٠٤، ص ٢٣٠-٢٣١، ت ٢٧ صفر ١٢٠١ (محاسبة محمد باشا ١٢٠٠-١٢٠١) الذي تأخر في عهده لجهة الميري مبلغ (٩٥٥) كيس و (٤,٧٥٩) نصف فضة بموجب تمسك ذمة عليه تعهد محمد باشا بدفع هذا المبلغ للدولة العلية عن إرسالية الخزينة العامرة عن سنتي ١١٩٨ و ١١٩٩ الخراجيتين لإبراء ذمته لجهة الميري.

- وثيقة رقم ٤١٧، ص ٢٥٥-٢٥٦، ت ١٣ شوال ١٢٠٥ (محاسبة إسمايل باشا ١٢٠٣-١٢٠٥).

(لم تستطع الباحثة ضبط أرقام صفحات الوثائق جيداً لعدم ضبط ترقيم صفحات السجل).

وقد أشار «ابن الوكيل» عن محاسبة ولاية مصر نواب ال عثمان منهم من كان يدفع ما ظهر عليه من مال بغير حق قبل سفره إلى الديار الرومية مثل ما قام به الوزير إبراهيم باشا (١٠٨١-١٠٨٣هـ) ومن كان عليه أموالاً للأبواب السلطانية ولم يدفعها فيتم حبسه إلى أن يكتب عليه حجة بمعرفة الأمراء والصناع والأغوات بالمبلغ النقدي ليؤديه للأبواب السلطانية كما حدث إلى ملك إبراهيم باشا (١٠٧١-١٠٧٤هـ) انظر: ابن الوكيل، تحفة الأحباب، ص ١٤٢، ١٥٠.

ثم واصل مراد بك وإبراهيم بك إرسال الخزينة سنة ١٢٠٥هـ واللدان حصلاً من السلطان العثماني على خفض قيمة الخزينة وأدخلا السندات والأوراق التي تبين كل النفقات صحيحة كانت أم زائفة ضمن الأموال المرسلة والتي يريان ضرورة تحمل الخزينة لها^{١٢}.

وقد استمر إرسال مبلغ الخزينة المفروض على مصر في عهد الأسرة العلوية فأرسل محمد علي باشا سنة ١٨٣٣م مبلغاً ضئيلاً من إيرادات مصر قدر بمبلغ ١٢,٠٠٠ كيس مصري ومبلغاً آخر سنة ١٨٤١م بعد صدور فرمان يقضي بأن يؤول عرش مصر إلى أكبر أفراد الأسرة العلوية سنًا. وفي هذه السنة تم تحديد المبلغ المرسل بمقدار ٨٠,٠٠٠ كيس عثماني. وفي سنة ١٨٦٦ تزايد المبلغ إلى ١٥٠,٠٠٠ كيس عثماني في عهد الخديوي إسماعيل والذي سعى إلى إصدار فرمان بأن يؤول العرش إلى أكبر أنجاله، ونجح في مسعاه واشترطت تركيا لذلك زيادة الجزية السنوية - كما ذكر الرافي - من مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه عثماني إلى ٧٥٠ ألف (٤٨٦, ٦٨١ جنيه مصري) - أي إلى ما يقرب الضعف، وهي زيادة تحملتها مصر باستمرار من ذلك الحين إلى سنة ١٩١٤ وهي السنة التي زالت فيها السيادة العثمانية عن مصر، ولكن مصر تحملت هذه المبالغ بعد زوال هذه السيادة لأن الحكومة الخديوية قبلت تحويل الجزية إلى دائني تركيا وتعهدت بدفع أقساط ديونهم السنوية خصماً من الجزية حتى سنة ١٩٥٣.

وكانت الخزينة ترسل من مصر إلى إسطنبول براً عن طريق الشام في احتفالية مهيبه^{١٤} وضع ترتيباتها السلطان سليمان القانوني من خلال اختياره لواحد من الأربعة والعشرين بك في مصر يكون حاملاً للقب «أمير أو صنجنق الخزنة»^{١٥}. تُسلم إليه الخزينة في موكب ضخّم لسفرها وتسليمها إلى السلطان العثماني، ويتم تأمين هذا الموكب ببعثة عسكرية من قادة الفرق السبعة حتى وصولها سالمة، وذلك بعد أن ينتهي الروزنامجي من تجهيز المسكوكات - النقدية - والتي يتم فحصها وعدّها ووزنها بواسطة الصرافين والوزانين ووضعها في الصناديق المعدّة لها، وبعد الإنتهاء من تجهيز الدفاتر المالية التي تحوي البيانات المفصلة للخزينة يُخبر الباشا العثماني بانتهاء الحساب الختامي لإجمالي مبلغ الخزينة، وبعد تحديد المصروفات المستقطعة منها والمبلغ الباقي المرسل يعقد الديوان العالي اجتماعاً في صيوان أمير الخزنة يحضره الباشا وكتنخدها وقاضي القضاة وموظفي المالية من الدفتردار والروزنامجي، وكبار موظفي الديوان وقادة الفرق العسكرية، وفي هذا الاجتماع يتم تسليم الخزينة إلى أميرها ويوقع الباشا والروزنامجي على الدفاتر المبينة ببيانات الخزينة، وأثناء وضع صناديق نقدية الخزينة على ظهور الإبل المعدّة لحملها يخلع الباشا على أمير الخزنة خلعة من الفراء الأسود الفاخر، وأخرى على الروزنامجي أقل قيمة وتوزع القفاطين على قادة الحرس ويتم الإعلان ليلة يوم سفر الخزينة عن هذا الإحتفال بواسطة ألعاب نارية وإطلاق المدافع حتى لحظة رحيل أمير الخزينة للسفر.

١٢. استيف، «النظام المالي والإداري»، ص ٢٦١.

١٣. عبد الرحمن الرافي، عصر إسماعيل، ج١، ص ٨٠.

وبالرجوع إلى مفردات خزينة مصر سنة ١٨٧١-١٨٧٢ في عهد إسماعيل نجد أن ما تم تخصيصه من مصروفات لجزية الاستانة مبلغ ٦٥٨,٣٣٥ جنيه مصري.

١٤. أوليا جلبي، سياحته مصر، ص ٥٢١-٥٢٢، استيف، «النظام المالي والإداري»، ص ٢٦٠-٢٦١.

١٥. الصنجنق رتبة تمنح لشخص ما ويسمى في هذه الحالة «بك» ويمنح مرتباً سنوياً وقد أوجد السلطان سليم الأول بمصر حين غزاها ٢٤ صنجنقاً يتولون وظائف الدولة العامة وحكم الولايات. انظر: ابن الوكيل، تحفة الأجباب، ص ١٢٢.

سليمان بيت المال - وإن كُتب في هامش أصل نص ابن اياس وبخط غير خط المؤلف أن ما كان يحصل من المحاكم كان يعطى للقاضي وللنواب وليس للسلطان العثماني.

يضاف لهذا ما سرده ابن زنبل^٦ في روايته عن سؤال الأمير خيربك للسلطان سليم فيما يتبقى من المال الميري فقال «المال الذي يتجمد ما أفعل به؟» فأجابه.. «إعط العساكر جوامكهم بالتمام من غير إسراف، وما بقي ضعه في بيت مال المسلمين لوقت الإحتياج إليه» وهذا يوضح لنا أن الأموال الموضوعة في بيت المال كانت تحت تصرف السلطان العثماني حتى يتمكن من الأخذ منها وقت الإحتياج.

فمن خلال كتابات كل من ابن اياس وابن زنبل نجد أن البدايات الأولى لإرسال الخزينة المفروضة على مصر كانت موجودة قبل صدور قانون نامه ولكنها لم تكن بصورة رسمية من قبل الباب العالي، ولم تحو في طياتها تحديداً لمقدار نقديتها، بل كانت ترك إلى اجتهاد وولاء والي مصر للسلطان ومدى حرصه على إرسال الهدايا والأموال من خراج مصر له حتى يضمن رضائه واستمرار بقائه في الولاية. ومن جانب آخر نجد حرص السلطان العثماني على قبول هذه التقدمة، وما يتم تحصيله من إيرادات مصر والمرسل للخزائن السلطانية لسد احتياجات الدولة العثمانية.

وقد كان إرسال أول خزينة إرسالية من مصر بعد صدور قانون نامه في عهد الوزير سليمان باشا الخادم الذي تولى ولاية مصر من (٢٢ شعبان ٩٣١/١٤ يونيو ١٥٢٤) إلى (٢ رجب ٩٤١/٧ يناير ١٥٣٥) والذي نُفذت النظم التي سنها الصدر الأعظم إبراهيم باشا بدقة في عهده. وظل مبلغ الإرسالية يرسل من إيرادات الخزينة المصرية إلى الدولة العثمانية طوال فترة العصر العثماني لمصر والذي كان بمثابة قيمة الإتاوة المفروضة على مصر للباب العالي^٧. وخلال ق ١٢هـ/ ١٨م ومع ازدياد نفوذ القوى المملوكية وتدخلها في شؤون الخزينة السلطانية، ومع ضعف الدولة العثمانية أصبح كبار الأمراء المماليك في مصر يقررون إرسال الخزينة أو عدم إرسالها للباب العالي حسب أهوائهم متعذرين بأعذار مختلفة. وقد أشار حسين أفندي الروزنامجي في إجابته عن خزنة السلطان بأن الباقي منه - بعد استقطاع ما يخصص لأمر الحاج وشريف مكة - فتارة تصرف في العمارات بحسب الإحتياج وتارة ترسل إلى السلطان العثماني^٨.

إلى أن توقف إرسال الخزينة في عهد الأمير علي بك الكبير (١١٨١هـ-١٧٦٧م/١١٨٦هـ-١٧٧٢م) الذي رفض إرسالها - وكما أشار استيف^٩. ابتداءً من سنة ١١٨٢هـ/١٧٦٨م وخلال السنوات ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥ بعد أن تمكن علي بك الكبير من طرد الباشا العثماني من الولاية ولم يسمح للباشوات العثمانيين بدخول مصر وذلك لحاجته الملحة إلى المال للصرف على الحروب والأعمال الداخلية. فكان آخر إرسال للخزينة سنة ١١٨١هـ^{١٠} إلى أن أعاد الأمير محمد بك أبو الذهب (١١٨٧هـ-١٧٧٣م/١١٨٩هـ-١٧٧٥م) الإلتزام بدفع الخزينة وبادر بإرسالها عن السنوات الأربع التي امتنع سيده علي بك عن إرسالها^{١١}.

٦. ابن زنبل، آخرة المماليك، ص ٢٩٠.

٧. عمر طوسون، كتاب مالية مصر، ص ١١٥.

٨. حسين أفندي الروزنامجي، «مصر عند مفرق الطرق»، ص ١٥.

٩. استيف، «النظام المالي والإداري»، مج ٥، ج ٢، ص ٢٥٦-٢٦١.

١٠. الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٣، ص ٣١٤.

١١. محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، ص ٨٧.

المقدمة

حرص باشوات مصر خلال فترة الحكم العثماني للبلاد على إرسال الخزينة العامة إلى إسطنبول وهي ما تبقى من إيرادات المال الميري بعد إنفاق كل ما قرر السلطان العثماني إنفاقه منها، وقد بدأ باشوات مصر إرسالها بصورة منتظمة سنوياً منذ صدور قانون نامه مصر سنة (٩٣١هـ/ ١٥٢٥م) زمن السلطان سليمان القانوني ١٢ شوال ٩٢٦- ٢٠ صفر ٩٧٤) الذي شهد عصره توسعات عسكرية كبيرة وإزدياد حاجة الخزينة السلطانية لإيرادات جديدة لمواجهة مصروفاتها، إلى أن وصل الصدر الأعظم إبراهيم باشا^١ والذي أمضى ثلاثة أشهر في القاهرة من (٧ جمادى الآخر ٩٣١) إلى (٢٢ شعبان ٩٣١) قضاها في سن القوانين وإعادة تنظيم مصر إدارياً ومالياً بما فيه مصلحة الرعية والخزينة، وفي تخصيص جزء من إيراداتها للخزينة السلطانية، وذلك من خلال قانون نامه والذي حوى تنظيم أحوال طائفة العمال والمباشرين أمام ناظر الأموال لضبط الحسابات المالية، وعدم التقصير في دفع خراج الأراضي لتحصيل الأموال السلطانية، وأن يعمل ناظر الأموال بما يراه أولى وأنفع في تحصيلها.^٢

وقد اعتمد إبراهيم باشا ما حسبه له ناظر الأموال - الدفتردار - فقرر أن يكون المبلغ الواجب دفعه للباب العالي من مصر عبارة عن ٨٠,٠٠٠ بندياً مع خصم ما يلزم لمصاريف الإدارة^٣. هذا بالإضافة إلى ما حواه قانون نامه من تنظيم إجراءات نقل الغلال السلطانية المرسله من العنابر الأميرية إلى إسطنبول، وأن يوجه أمير الأمراء في مصر اهتمامه بشؤون الخزينة بجانب أحوال الرعية^٤.

أما عن السنوات السابقة لصدور قانون نامه ومنذ الفتح العثماني لمصر سنة ٩٢٣هـ نظر حولها تساؤلاً هو هل كان خلال تلك السنوات توجد خزينة إرسالية مفروضة على مصر، ومرسل من إيراداتها إلى السلطان العثماني؟ وعن ذلك نرجع إلى كتابات ابن إياس^٥، والتي تبين أن الأمير خيربك المعين في ولاية مصر من قبل السلطان سليم في الفترة من (١٣ شعبان ٩٢٣) إلى (١٤ ذي القعدة ٩٢٨) قد حرص على إرسال تقديمه في موكب حافل من مصر إلى إسطنبول يصحبها الدوادار - الأمير جانم الحمزاوي - وبصحبه مجموعة من الأمراء وأرباب الدولة والتي كانت تحوي أحمالاً من الهدايا والتحف التي تصلح للملوك، وهذه التقديمه قد تم إرسالها في عدة سنوات بدايتها سنة ٩٢٤هـ والتي كانت تضم أحمالاً عليها مال من خراج مصر عن سنة ٩٢٣- وكما ذكر ابن إياس لم يعلم ما قدر ذلك - ثم أرسلت تقديمه سنة ٩٢٦، وأخرى سنة ٩٢٧ قدرت بمبلغ يزيد عن ٢٠٠,٠٠٠ دينار. وبعد وفاة السلطان سليم حرص خيربك على استمرار إرسال هذه التقديمه لابنه السلطان سليمان سنة ٩٢٨. هذا بجانب إيرادات الثغور المصرية التي خصصت لخزائن السلطان العثماني مضافاً لهذا - كما ذكر ابن إياس - الباقي من متحصل أجره أشغال الناس بالمحاكم عن المجالس القضائية، والتي كانت توضع في صندوق برسم السلطان

١. ابن الوكيل، تحفة الأحياب، ص ١٠٩-١١٠.

٢. قانون نامه الذي أصدره السلطان القانوني لحكم مصر، ص ٧-١، ٤١-٤٤، ٥١-٥٨.

٣. أمين سامي، تقويم النيل، ج ٢، ص ١٧.

٤. قانون نامه، المصدر السابق، ص ٧٣.

٥. ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ٢٦١، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٨١، ٤١٠، ٤٣١، ٤٦٩.

♦ **ABSTRACT**

Jehan Ahmad Omran

Documents of the Treasury Sent to the Ottoman Sultan**in the Second Half of the Twelfth Century H. / Eighteenth Century AD**

The present study attempts to explore the internal characteristics of the treasury registers sent to the Ottoman Sultan in the second half of the twelfth century H. which are currently kept in the National Archives of Egypt. The registers, dating back to the period between 5 Rabī' II 1154 H. and 6 Šā' bān 1181 H., give a detailed view of the procedures of holding al-Dīwān al-'ālī (the administrative body in Egypt under the Ottoman rule). During the meeting, revenues are handed to the treasury Sirdar (the military official in charge of the treasury) who in turn sends them to the Ottoman Sultan. Members of the Dīwān include the Dīwān high officials, the Rūznāmġī (the official in charge of registering the treasury revenues), the Ottoman Pasha (the Ottoman ruler of Egypt) who has to send the registers detailing the gross revenues calculated in Egyptian sacks (each equivalent to 2500 Egyptian silver coins), the expenses and the remainder to be sent whether in cash or *Buqğas* (small bundles) or receipts. The Sirdar hands in the registers to the Ottoman Sultan and brings what confirms its being handed in. The study also includes a sample document.

Keywords: Ottoman Documents - Treasury Documents – al-Dīwān al-'ālī

جيهان أحمد عمران*

وثائق الخزينة العامرة الإرسالية

في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي

المُلخَص

يتناول البحث دراسة العناصر الداخلية لخمس وثائق للخزينة الإرسالية العامرة المدونة بسجلات الديوان العالي بدار الوثائق القومية والتي تنحصر تواريخها في النصف الثاني من القرن ق ١٢هـ/ ١٨م في الفترة (٥ ربيع الثاني ١١٥٤هـ) إلى (٦ شعبان ١١٨١هـ) والتي توضح رؤية تفصيلية عن مجلس انعقاد الديوان العالي لتسليم الخزينة إلى سردار الخزينة لإرسالها إلى السلطان العثماني في إسطنبول. وذلك من خلال الحاضرين للمجلس من كبار موظفي الديوان والروزنامجي المسؤول عن إملاء بيانات الخزينة والباشا العثماني المطلوب في زمن ولايته الخزينة والسنة الخراجية الواجب عنها إرسالها، مع بيان مبلغ إجمالي الخزينة بالأكياس المصرية، والمصروفات التي أنفقت منه موضحاً بالجدول أوجه هذه المصروفات والمبلغ النقدي لكل منها، ثم تحديد المبلغ الباقي من الخزينة والمرسل إلى الباب العالي سواء المرسل منه نقداً أو على هيئة قطع من البتج، أو على هيئة وصولات ذلك المبلغ الذي يتم تسليمه إلى سردار الخزينة خلال انعقاد المجلس وتعهده بتسليمه إلى الباب العالي وإحضار ما يشهد له بوصوله، كما يتضمن البحث نشر لإحدى وثائق الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الوثائق العثمانية - وثائق الخزينة - الديوان العالي

* جيهان أحمد عمران ، أستاذ مساعد بكلية الآداب، جامعة القاهرة، jehanomran@gmail.com